العدالة

صحيفة شهرية تصدر عن الادارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

aladala @aladel.gov.ly

رئيس التحرير
حنان صليل

العدد
الواحد تسعون

الثمن 500 درهم

شعبان 1433هـ الموافق يوليو 2012 م

الاستفادة من خدمات الدول المتقدمة

اجتمع بطرابلس وزير العدل السيد «علي حميدة عاشور» مع مدير مكتب العدالة الجنائية بوزارة الخارجية الأمريكية « ستيفن راب» حيث تم خلاله بحث علاقات التعاون بين ليبيا والولايات المتحدة في المجال القضائي، والعدالة الانتقالية. وناقشا فيه سُبل الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال خاصة التي مرت بمرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة.

الاطلاع على التجهيزات بمؤسسة الإصلاح بتاجوراء

أعلن رئيس الحكومة الانتقالية الدكتور عبدالرحيم الكيب أن ليبيا التي تحترم حقوق الإنسان ستستمر في محاكمة رموز النظام السابق وذلك خلال زيارته التفقدية لقاعة المحكمة ومؤسسة الإصلاح والتأهيل بمنطقة تاجوراء ... وخلال هذه الزيارة التي رافقه فيها وزير العدل السيد « علي حميدة عاشور» ورئيس المحكمة العليا رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار «كمال بشير دهان» قام الدكتور الكيب بالإطلاع على الاستعدادات الجارية لتجهيز قاعة هذه المحكمة وأقسام مؤسسة الإصلاح والتأهيل ...

المجلس الأعلى للقضاء يعقد اجتماعه السادس

عقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعه السادس لهذه السنة ، برئاسة السيّد المستشار «كمال بشير دهان» رئيس المحكمة العليا وحضور جميع السادة أعضاء المجلس. وقد أستعرض المجلس الإجراءات التنفيذية لقراراته وتوصياته السابقة ، كما كلف المجلس السيّد رئيس إدارة التفتيش على الهيئات القضائية تشكيل لجنة تتولى وضع آلية تعيين موظفي الأعمال الكتابية بالهيئات القضائية في ظل الضوابط التي حددها المجلس بالخصوص . كما استعرض المجلس مذكرة السيّد رئيس إدارة التفتيش على الهيئات القضائية بشأن إجراءات التفتيش على محرري العقود ومتابعة أعمالهم .كما نظر المجلس عدداً من الطلبات والتظلمات المقدمة من بعض أعضاء الهيئات القضائية المتعلقة بشؤونهم الوظيفية وأصدر قراراته بشأنها وفقاً لما تقضي به التشريعات ذات العلاقة .

كما أصدر المجلس بهذا الاجتماع قراره بتحديد ضوابط وإجراءات ترشيح أعضاء الهيئات القضائية لاستكمال الدراسات العليا لنيل الإجازة العليا والدقيقة .. وتنفيذاً لأحكام القانون رقم 6 لسنة 2006 بشأن نظام القضاء قرر المجلس مد سن خدمة عدد من قضاة المحاكم لمدة سنتين ممن وافقت عليه الجمعيات العمومية للمحاكم على طلباتهم بمد سن الخدمة لهم .

معايير المحاكمة الجنائية العادلة

المقصود بالمعايير المنظمة للمحاكمة الجنائية العادلة .. هي تلك الضوابط والشروط والضمانات التى وضعتها الأمم المتحدة من خلال عديد المؤتمرات والندوات التى عقدت لوضع أسس ثابته وموحدة تكون بمثابة دليل للمختصين في مجال القانون وانفاذه في كل الدول الأعضاء بالمنظمة .

وان كانت تلك المعايير تأخذ شكل التوصيات والإرشاد إلا أنها اكتسبت مكانة مهمة لتعبّر عن وجهة نظر الخبراء في مجال القانون الجنائي على مستوى العالم .

ولارتباطها بمسألة مهمة وحساسة وهي حقوق الإنسان المتهم أو المحكوم عليه .

وضمانات المحاكمة العادلة التي يلقى على عاتق الدولة توقيرها واحترامها بغض النظر عن شخص المتهم ونوع الجريمة المنسوبة إليه وخطرها وضررها .

ونحن نرى أنه من الضروري الإطلاع على تلك المعايير والاسترشاد بها في تحقيق العدالة وإنفاذ القانون الجنائي خاصة وتلك المعايير كفيلة عند التقيد بها بسد كل الثغرات التي قد تؤخذ على المحاكمات الجنائية في ليبيا .

وهو ما سيكون له بالغ الأثر في إبراز مكانة ليبيا والرفع من شأنها إقليمياً ودولياً .

العدالة

وكيل وزارة العدل يجتمع بمسؤولي العدل بالمجالس المحلية للمنطقة الشرقية

اجتمع وكيل وزارة العدل السيد وائل نجم بمسؤولي شؤون العدل بالمجالس المحلية للمنطقة الشرقية . وضم الأجتماع المجلس المحلي الابيار المجلس المحلي جنوب المرج المجلس المحلي القبة المجلس المحلي الكفرة المجلس المحلي سرت والمجلس المحلي تازربو وذلك بشأن ما خلص إليه محضر اجتماع مسؤولي العدل والمجالس المحلية الذي انعقد بمدينة الابيار بتاريخ 2012/6/17 بمحضر تحديد صلاحيات واختصاصات مسؤولي شؤون العدل بالمجالس المحلية وللتقليل والحد من المركزية الادارية . وقد اكد السيد وائل نجم على اهمية الموضوع والسعي من أجل البث فيه بأسرع وقت ممكن لما تقتضيه الضرورة ومن أجل وضع حد للتخبط الحاصل حالياً.

وزارة العدل تستلم البغدادي المحمودي من السلطات التونسية

استلمت وزارة العدل رسمياً المدعو البغدادي المحمودي من السلطات التونسية بناءً على الطلب الموجه من السلطات الليبية وفقاً لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين سنة1961واتفاقية الرياض للتعاون القضائي، وأودع البغدادي بالسجن تحت تصرف جهاز الشرطة القضائية التابع لوزارة العدل وهو بصحة جيدة.

وأكد السيد مدير العلاقات والتعاون بوزارة العدل بأن المحمودي ستتم محاكمته وفقاً للضمانات العالمية والداخلية للمحاكمة العادلة ووفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ،وذكر أيضا بأن التحقيقات ستتم بمعرفة مكتب النائب العام وأنه سيفتح باب الشكاوى للمواطنين ضد المتهم.

ورشة عمل لدعم وتعزيز سيادة القانون للوصول إلى العدالة في ليبيا

انعقدت بالمعهد العالي للقضاء يوم السبت ورشة عمل ضمت أعضاء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المعهد العالي للقضاء ونائب مدير المعهد ومدير إدارة التدريب والعلاقات بوزارة العدل ورئيس مركز المعلومات والتوثيق .. حيث تم خلال هذه الورشة عرض مرئي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع دعم وتعزيز سيادة القانون والوصول إلي العدالة في ليبيا خلال الفترة الانتقالية 2014/2012 وبعد مناقشات مستفيضة وملاحظات أبداها الخبراء الوطنيون على المشروع وبعد التوضيحات التي قدمها مندوبو مكاتب الأمم المتحدة كل حسب اختصاصه، تم الاتفاق على استمرار استكمال العمل بالمشروع السابق وهو تحديث قطاع العدل المبرم بتاريخ 17 فبراير2006 بين وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي على أن يتم تقديم المشروع الجديد بشكل مستقل وحسب متطلبات المرحلة الانتقالية.

wondershare™

الاجتماع الأول للجنة الوطنية لتطوير القضاء

عقدت اللجنة الوطنية لتطوير القضاء اجتماعها (الأول) .

وقد افتتح اجتماعات اللجنة المستشار «كمال بشير دهان» رئيس المجلس الأعلى للقضاء في كلمة استهلّها بالبسملة والتكبير وذكر أن القضاء هو الحصن الحصين وبه تتحقق العدالة وتُصان الحريات وتُحفظ الحقوق .

وأضاف أن المجلس الأعلى للقضاء يصبوه الأمل لتطوير المنظومة القضائية سواء على مستوى الجهاز القضائي أو على مستوى الأجهزة المساعدة له ، وأن تدارس الوضع القضائي الراهن والتراكمات التى يعانيها منذ سنوات هو ما حدا به للتأكيد على معالجة الإشكاليات التى تعترض سير العمل القضائي والذى لا يتأتى إلا بالوقوف على كافة المختنقات والظروف المحيطة بالجهاز القضائي، وأن المجلس الأعلى للقضاء رأى أن ذلك يقتضي تشكيل لجنة وطنية من مختلف أطياف النخب الليبية سواء على مستوى القضائي أو الأكاديمي أو الحقوقي، وأننا إذ لا ننكر وجود ما يشوب العمل القضائي فإننا لا ننكر أيضاً أن هناك إهمال الجهات المعينة للجهاز القضائي فى السابق وهو ما يلزمنا بذل الجهد وأن نكون على مستوى المسؤولية الوطنية لضمان تحقيق قضاء مستقل يتمتع بالنزاهة ويحقق العدالة ويضمن الاستقرار . وأكد أن مصداقية القضاء تتحقق بمقدار نزاهته واستقلاليته وبذلك كان لزاماً علينا العمل سوياً على قدر المسئولية الملقاة على عاتقنا فى سبيل تحقيق الرخاء والطمأنينة لأبناء شعبنا المناضل .

وأن من الأهمية أن تمتد أعمال اللجنة لدراسة التشريعات ذات العلاقة التى تقتضي أن تلائم المحيط القضائي بما يحقق قفزة فى العمل القضائي على كافة المستويات لا سيما استقلالية المجلس الأعلى للقضاء إدارياً ومالياً ، وفى المقابل إيجاد آلية تحقق تفعيل الرقابة والتفتيش القضائي بوسائل تتمشى والتطور الذى تشهده مختلف الدول المتقدمة لا سيما المجاورة والاستفادة من تجاربها .

وإثر ذلك تبادل السادة أعضاء اللجنة جميعاً النقاش والحوار بشأن الإشكاليات التى يعانيها الجهاز القضائي ، وكذلك طرح المقترحات التى يمكن من خلالها مباشرة اللجنة لأعمالها سواء بتشكيل لجان فرعية أو بتحديد أولويات فى عمل اللجنة الآنية منها والآجلة أو بتقديم كل عضو من أعضاء اللجنة مقترحاته بشأن الإشكاليات التى تعترض سير العمل القضائي والسبل الكفيلة بمعالجتها ودراستها من قبل اللجنة ووضع إستراتيجية لذلك .

كما أكد أعضاء اللجنة أن الظروف الحالية للبلاد تضع مسئولية شاقة على عاتقنا لا سيما وأن الجهاز القضائي مُقبل على استحقاقات متعددة ستضع ثقلاً على كاهل القضاء بما يقتضي إيجاد حلول عملية مستعجلة .

وأن هناك مواضيع ستكون محور عمل اللجنة تتمحور في:

- الكفاءة والقاضي .
- النزاهة والقاضي .
- الاستقلالية والقاضي .

وأن كل منها يقتضي دراسة كافة الظروف المحيطة بالعمل القضائي والإمكانيات المتاحة إذ لا يمكن إلقاء اللوم على القاضي وحده فالعملية عبارة عن سلسلة متشعبة تقتضي الوقوف على جميع حلقاتها لضمان الانسيابية والموضوعية لتوفير مناخ مهيأ لعمل القاضي بما يرضي الله سبحانه وتعالى .

لجنة حقوق الإنسان الدائمة لمتابعة وضع حقوق الإنسان بليبيا تعقد اجتماعها الثالث

عقدت لجنة حقوق الإنسان الدائمة لمتابعة وضع حقوق الإنسان بليبيا اجتماعها الثالث برئاسة وزير العدل، وبحضور السادة الأعضاء وكيل وزارة الثقافة والمجتمع المدني ووكيل وزارة الداخلية ووكيل وزارة الدفاع، حيث تتولى هذه اللجنة المشكّلة بقرار من رئيس مجلس الوزراء تلقي الشكاوى والبلاغات عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان وبحثها والتحقق منها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراء وفقاً للتشريعات النافذة بالخصوص.

حيث نظرت اللجنة خلال هذا الاجتماع في بعض الشكاوى بشأن ورود اسماء في قائمة حجز أموال بعض الأشخاص الصادرة من المجلس الوطني الانتقالي حيث أقرّت بعض التوصيات في هذا الشأن بعد الإطلاع على المادة (17) من القانون رقم (36) لسنة 2012م بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص.

الوزير يفتتح مبنى محكمة ونيابة القلعة الجزئية

قام السيد وزير العدل بزيارة إلى مدينة «القلعة» افتتح خلالها محكمة ونيابة القلعة الجزئية، وذلك لتطوير وتسّهيل الخدمات في جميع مناطق ليبيا.

انطلاق مشروع الوعي المعلوماتي ومحو أمية الكمبيوتر بوزارة العدل

انطلقت فعاليات مشروع الوعي المعلوماتي ومحو أمية الكمبيوتر بوزارة العدل تحت إشراف إدارة التدريب بالوزارة.

حيث يستهدف هذا المشروع عدد 4000 متدرب من بين أعضاء الهيئات القضائية والموظفين علي مستوي مناطق ليبيا، الذي بدأت مرحلته الأولي التي تستهدف (135) عضواً وموظفاً، وذلك بمقر المعهد العالي للقضاء ومركز المعلومات والوثيق التابعين لوزارة العدل ، هذا وستستمر المرحلة الأولي لمدة (30 يوماً) على أن تبدأ المرحلة الثانية عقب انتهاء المرحلة الأولى.

الجلسة الثانية لمحاكمة مدير جهاز الأمن الخارجي للنظام السابق

انعقدت الجلسة الثانية من محاكمة المدعو «أبوزيد دوبدة» مدير جهاز الأمن الخارجي سابقا وقد بدأت المحاكمة علنية بحضور وسائل الإعلام المختلفة، ثم رفعت الجلسة بطلب محامي الدفاع تأجيل المرافعة لزيادة الإطلاع على أوراق القضية.

wondershare™

على الطريق :

الأحزاب السياسية

عاشت ليبيا خلال العقود الماضية في (عزلة سياسية)وبعيدة عن مفاهيم وحياة سياسية سادت دول العالم الأخر التي من خلالها سيرت بها أمورها وحياتها في مختلف المجالات (مع احتفاظ كل دولة بخصوصية ما يتماشى معها) .

وبما أن ليبيا تسير بخطوات (واثقة)في تجاه بناء دولة القانون و(ترتيب البيت من الداخل)بدأ المسؤولون داخل البلاد ومن لديهم (القدرة والإمكانات والفهم)بالدفع بليبيا لمواكبة الحراك السياسي السائد في العالم وإيضاح وتنقية الصورة السياسية التي ظلت غائبة عنا طوال أربعة عقود ماضية وإحدى هذه الأشكال السياسية «الأحزاب» التي تعتبر تجربة جديدة تخوضها .

حول هذا الموضوع حاولنا ومن خلال لقائنا بأحد المتخصصين وضع النقاط على الحروف والتعريف بالأحزاب ومدى استيعاب الليبيين لهذا المفهوم وعن الأحزاب التي تم منحها تصاريح للبدء في ممارسة عملها السياسي وعن أهم الشروط التى لابد أن تتوافر فيها.

فكان الآتي:

السيد محمد مفتاح حمودة عضو لجنة شؤون الأحزاب التابعة لإدارة القانون بوزارة العدل.

في البداية اسمحوا ليّ أن أعطي تعريفاً مبسطاً للأحزاب أو الحزب هي مجموعات منظمة يكونها أشخاص يحملون آراءً وأفكاراً يسعون من خلالها النهوض بالمجتمع الذي وصل لدرجة معينة من النمو للمشاركة في الحكم وتقرير المصير وتتضح فائدة الأحزاب في كونها تتماشى مع ميول كل شخص ونظرته للحكم ومن خلال الأحزاب يجد هذا أو ذاك متنفسا لطرح أفكاره لذلك ينتسب لحزب ما لكي يجد من يتكلم بصوته أو يتحدث عما يجول بخاطره لذلك واستناداً على أعمال القانون رقم (29) لسنة 2012م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية الذي نص في المادة العاشرة منه على إنشاء لجنة تسمى (لجنة شؤون الأحزاب) حيث تقوم هذه اللجنة البث في الطلبات وفحصها والتأكد من خلوها مما قد يخالف الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الذي يختص تبعا لإصدار التصاريح القانونية للأحزاب التي تم الموافقة على تسجيلها .

فقد وضعت اللجنة ضوابط عمل بالإستناد لنص القانون وشرعت فى الإعلان عن مجموعة من النماذج التى قامت بإعدادها اللجنة لتقديمها للراغبين بممارسة العمل السياسي وأولهم طلب تصريح بإقامة حزب سياسي وهذا النموذج يعد من قبل الاخوة المؤسسين الذين لا تقل أعمارهم عن (21) سنة وعددهم (50) مؤسسا يذيل هذا الطلب بختم محرر العقود من ثم يرفق بقائمة أسماء المؤسسين وأرقام هوياتهم الشخصية وتواريخ ميلادهم أو يرفق أيضا بالنظام الأساسي للحزب متضمنا الاسم الكامل للحزب والاسم المختصر إن وجد ووصفه وشعاره ورموزه إن وجد والموطن القانوني للحزب وأهدافه وشروط الانتساب له وحالات الانسحاب التلقائي منه وحقوق العضو وواجباته والهيكل التنظيمي وآلية اختيار قيادات الحزب وصلاحياتهم ووسائل متابعتهم ومحاسبتهم وتسمية اعضاء الهيئات القيادية ومصادر تمويله وطرق الصرف المالي وآلية الرقابة الداخلية للحزب واجراءات تعديل النظام الأساسي واحكام وقف نشاط الحزب واعادة تنظيمه وانهاء عمله وأي أحكام أخرى يرى المؤسسون أن يتم تضمينها في النظام الأساسي كما وضحت اللجنة عديد الضوابط التى قامت بافراغها على شكل تعهدات ومنها:

* **تعهد بعدم إقامة الحزب بأي تشكيلات عسكرية .**
* **تعهد الحزب بعدم استخدام العنف بكل أشكاله او التهديد به**
* **تعهد للحزب بعدم تداول نشر أي فكر مخالف للشريعة الإسلامية ويدعو للاستبداد السياسي.**
* **تعهد للحزب بعدم الارتباط تنظيميا بحزب أو كيان آخر أو أن يكون فرعا لحزب سياسي غير ليبي .**

كما شرعت اللجنة في وضع سجل قيد الأحزاب السياسية وسجل قيد وإدماج واثبات الجنسية وإلغائها وسجل شهادة السلبية .

فعندما يتقدم الطالب بطلب الإنشاء يجب عليه التقدم للحصول على شهادة السلبية قبل كل شئ ويقصد بالشهادة السلبية أنه لا يوجد أي اسم يوافق الاسم المختار للحزب قد سجل من قبل فالموظف المختص بالتسجيل داخل السجل الخاص بالشهادة السلبية يقوم بالبحث عن مدى وجود هذا الاسم من عدمه وفي هذه الحالة تمنح للسيد الطالب هذه الشهادة بأن هذا الاسم أصبح مخصصاً لهذه المجموعة التي أرادت أن يكون هذا الاسم عنواناً لها . ومن ثم يتم الشروع البث في الطلب من خلال انعقاد اللجنة وهو موعد انعقاد دوري حيث إن اللجنة تنعقد أيام (السبت والاثنين والاربعاء) من كل اسبوع وتبث اللجنة في طلبات الاخوة أو ممثلي الاحزاب السياسية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة حصل الطلب على القبول لاتكتسب هذا الحزب الشخصية الاعتبارية ويستطيع ممارسة أعماله بشكل رسمي وبكل صفة شرعية في الدولة حيث أن هذه الأحزاب اكتسبت الشرعية او الشخصية الاعتبارية إلا بمجرد اعتراف الدولة بها وهذا الاعتراف ناجم عن لجنة شؤون الأحزاب التابعة لوزارة العدل الليبية وفي حالة رفض تسجيل اللجنة للحزب (كتابيا)تبين أسباب الرفض خلال الميعاد المتفق عليه وللحزب الحق في الطعن فى قرار رفض التسجيل خلال خمسة ايام من تاريخ تسلمه (الخطاب) أمام أي هيئة قضائية تشكلها المحكمة العليا لهذا الغرض وعلى المحكمة ان تبث في ذلك خلال (15)يوما من تاريخ رفع الطعن .

وهذه الضمانات يكفلها القانون للأحزاب السياسية وذلك حفاظا على حقوق هذه الأحزاب في الطعن على قرارات الهيئة الإدارية ذات الطبيعة القضائية . ولقد تم يوم 2/ 6/ 2012 تسليم أول رخصة لأول حزب عامل في ليبيا وهو (حزب العدالة والتقدم) الذي أسسه الدكتور «عبدالله عبدالعزيز التقاز» الذي جاء ملتزما بمبادئ العدالة والسلام والتقدم واقامة مجتمع حر يتمتع فيه الليبيون بمستوى معيشي راق واعتبار الدين الإسلامي هو الدين الرسمي والمصدر الرئيس لتشريعات الدولة الليبية وإقامة علاقات ودية طيبة مع جميع الدول انطلاقا من مبدأ الاحترام المتبادل ودعم العمل العربي والإقليمي وتشجيع المساعي الرامية لإقامة نظام عالمي يقوم على مبدأ المساواة والعمل المشترك وتوازن المصالح بين الدول والتعاون المتبادل..إلى جانب تسليم حزبين آخرين لتصريحات المزاولة أولهما (حزب التضامن الليبي) و(حزب ليبيا المستقبل) ومازالت هناك مجموعة من طلبات الاحزاب لا تزال تحت الدراسة .

أما الأحزاب المقدمة لطلبات فقد وصل الى حد الآن 65 حزبا .

صحيح أن الدولة الليبية أرض خصبة للأحزاب السياسية ولم تتطأ هذه الارض أي احزاب في السابق باستثناء حزب (المؤتمر الوطني) الذي انشئ سنة 1948 وحتى في فترة الحكم الملكي لم نشهد حياة سياسية بالمعنى الاحترافي الصحيح ولكن آمالنا معقودة على ثوار ليبيا الذين نجحوا في الجهاد والقتال ضد النظام البائد ونحن اليوم أمام مفترق من الطرق فالدولة الليبية محتاجة لسواعد أبنائها وتحتاج الى احزاب سياسية تكفل حياة سياسية تنعم بممارسة عمل سياسي حقيقي .

فالعملية السياسية والأحزاب ليست (بعبعاً) يتخوف منه فهي بسيطة جدا كل ما هنالك اننا نحتاج للآليات وأولويات العمل وكل شئ بعد ذلك هين .

والدولة الليبية تقول إن على أبنائها المثقفين من الشباب ومن الخبرات السابقة في الدول الاجنبية عليهم أن يأتوا بتجاربهم ومبادئهم مع عدم الإخلال بالمبادئ المنصوص عليها والعقد الاجتماعي الليبي ألا وهو الشريعة الإسلامية كونه ميثاقاً أساسيا تتفق عليه جميع الأحزاب تنفيذاً لقوله تعالى:

«وفي ذلك فليتنافس المتنافسون....»

نحن نراهن على الحياة السياسية داخل البلاد بل هناك ضمانات في الدولة الليبية حالياً وفي المرحلة القادمة وانا شخصيا لا أومن بأن الحياة السياسية ستشهد مثل ما تشهده باقي الدول الأخرى من تزوير وتلاعب و.....الخ بل ليبيا لديها خصوصية لديها طبيعة خاصة فالمجتمع الليبي لا يستهويه هذا الفعل المشين كالتزوير في الانتخابات او التلاعب او شراء الذمم بالعكس فالمشكل الذي يواجه الناخبون هو عدم تبصرهم فقط .

وأنا أومن كل الإيمان بأن الليبيين سينجحون في حياتهم السياسية ومواجهتها لا سيما أن الدولة قد أطلقت العنان لهذه الأحزاب تحت أي مسمى ودون ضوابط إلا إذا كانت مخالفة للنظام العام أو القانون .

فالتشريع الذي وضعه المجلس الانتقالي كان تشريعاً ملائماً لهذه المرحلة والمشرع الليبي كان متفطنا لهذه العملية بحيث لم يضع ضوابط تقيد العملية السياسية بقدر ما اتاح للاحزاب الحرية في ممارسة عملها بكل راحة وسلامة وبكل ديمقراطية .

الخاتمة ...

بالفعل ليبيا أمام مفترق الطرق إما أن تثبت أحقيتها في ممارسة عمل سياسي حقيقي أسوة بدول العالم أو أن تبقى متخبطة متقلبة في (بيات أبدي)

إلى شرفاء بلادي

نوري عبدالله عبد العاطي
مدير العلاقات والتعاون الدولي

اتحدث هنا كرجل قضاء وكأحد الثوار وآمر لكتيبة ازعم أنها قد كان لها دور في تحقيق انتصار الحق على الباطل، إني أقسم وبلسان ثوار مدينة كانوا قد قدموا عندما احجم البعض إننا على استعداد للموت آلاف المرات في سبيل هذه الثورة التى هي بمثابة الوليد الذي سنحرص وبالنواجد على حياته ودوامه.

ونذكّر كل أفاق وطحلب ومتخاذل لم يعش لحظة الحرية معنا، ولم يكن جزءاً من ملحمة شعب ستدرس على مر التاريخ لم يكن يرى إلا ما يراه نظام الظلم، ولم يكن يسمع إلا شاء مدوسو الكذب والزيف فشوهوا حقيقة ثورة الحق والعدل والحرية وأصبحوا يحنون لحضن الامن الداخلي وكذبة المؤتمرات واللجان والشعبيات وفضائح أبناء الطاغية، نقول لهم ونحن على علم بما تحت أيدينا من ترسانة واسلحة وبما لدينا من ايمان وعزيمة يسقط الواحد منا فيأتي العشرات والآلاف على قلب واحد وبدافع واحد في أعيننا دموع الشريفات، وفي قلوبنا دماء الشهداء وآلام المبتورين والجرحى، في آذاننا صرخة «الله اكبر» وذلك الشعور الذي نأسف على أنهم لم ولن يشعروا به، إننا قادرون (والقدرة لله) على سحقهم رغم رفضنا أن نكون شرطي ليبيا وحرصنا على ألا تقع أي ثارات أو احقاد قد تمتد إلى مئات السنين فآلاف الضواريخ ومئات الدبابات وآلاف الاسلحة المتوسطة والخفيفة ورجال تعرف معدنهم ينتظرون أمر رئاسة الاركان فليهدأ كل ثائر وليعلم أننا مستعدون للحاق بركب الشهداء، بل نرجوا الله صاحب الفضل في نصرنا أن يمن علينا بذلك بأن دولة الحرية والقانون والمساواة والعدل قائمة لا محالة، وأن جزر الموت لا تؤثر إلا على مورديها وإن الحق راسخ، وأن الوهم زائل وأن الرجال الذين صدقوا الله ماعاهدوا، يعلمون علم اليقين أن الحق معهم وسيدمغون به رؤوس زراع الفتن في الداخل والخارج وليعلم كل مظلوم في بلادي أن العدالة هدفنا ومرادنا تعيش في ضمائرنا وتتبع منها كما الثورة التى نفخر في كل لحظة أننا نتمنى إليها ومسؤولين عنها.

تعزية

بسم الله الرحمن الرحيم

« يأيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية»

تتقدم أسرة الهيئات القضائية ومظفو وزارة العدل بأحر التعازي والمواساة القلبية في وفاة المستشار «جمعة حسن الجازوي» عضو الهيئات القضائية الذي اغتالته اليد الآثمة خلال الأيام الماضية بمدينة بنغازي، وانتقل إلى جوار ربه نسأل الله العزيز القدير أن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان، ونعتبره عند الله شهيداً .

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

wondershare™

اشراف / سالم الطيب رئيس قسم التعاون الدولي /إدارة العلاقات

معالي وزير العدل يجتمع مع الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

خلال زيارة العمل التي قام بها الممثل الاقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة إلى ليبيا يومي 11 – 12 / 6 / 2012 ميلادية استقبله المستشار علي حميدة عاشور وزير العدل بمكتبه في ديوان الوزارة يوم الثلاثاء الموافق 12 / 6/ 2012 ميلادية، وقد حضر هذه المقابلة عن الجانب الليبي الأستاذ نوري عبدالله عبدالعاطى مدير الإدارة العامة للعلاقات والتعاون، والأستاذ صلاح أبوعجيلة ذياب مدير مكتب وزير العدل وعقيد/ إبرهيم صالح مدير عام جهاز الشرطة القضائية، عقيد/ جمعة عون مدير مكتب البحوث والدراسات بجهاز الشرطة القضائية والسيد سالم مصباح الطيب رئيس قسم التعاون الدولي بادارة العلاقات.

وعن مكتب الأمم المتحدة كل من الدكتور أحمد غانم مدير المشروعات بمكتب الأمم المتحدة بطرابلس، والسيد خالد أبو عائشة البوعيشي منسق ملف العدل بمكتب الأمم المتحدة .

استهـل اللقاء بكلمة ترحيب لمعالي وزير العدل مؤكداً على أهمية مثل هذه اللقاءات والتواصل بين الوزارة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتفعيل التعاون منوّهاً إلى أن ليبيا حالياً تمر بمرحلة انتقالية وتحتاج إلى مساندة المنظمات الدولية كافة وبالأخص منظمة الأمم المتحدة والمكاتب التابعة لها للانتقال من مرحلة الثورة إلى الدولة المندوب الاقليمى خلال حديثه وجّه الشكر لمعالي وزير العدل على تخصيص جزء من وقته لهذا اللقاء، مؤكداً على أهميته، ومعبراً في الوقت نفسه عن سروره بوجوده في ليبيا خلال هذه الفترة ولقائه بالمسؤولين الليبيين للمساعدة لكي تتجاوز ليبيا هذه المرحلة واستطرد المندوب في حديثه ليقدم لمحة عن مشاريع التعاون التي يقوم مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بتنفيذها في ليبيا مع وزارات العدل، والصحة والداخلية، حيث أوضح أن المكتب يقوم بتنفيذ عدد من مشروعات التعاون التقني في مجال اصلاح العدالة الجنائية والوقاية من المخدرات ومكافحتها والوقاية من فيروس الايدز ومكافحة الفساد وتعزيز استقلال القضاء ونزاهة السلطة القضائية فضلا عن تهريب المهاجرين.

وفيما يخص مشاريع التعاون مع وزارة العدل أوضح المندوب الاقليمى أن هناك مشروع لدعم عملية تطوير العدالة الجنائية في ليبيا ابرم بتاريخ 17 /12/ 2006 وقعه عن وزارة العدل وزير العدل السابق المستشار «مصطفى عبدالجليل» والسيد «برنارد فراهي»، المدير المكلف لقطاع العمليات، نيابة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ويقوم بتنفيذه منذ فترة بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء مؤكداً استعداد المكتب لتقديم المساعدة الفنية التي تحتاجها ليبيا في الوقت الراهن منوّهاً إلى أهمية بناء المؤسسات الليبية وبالأخص وزارة العدل التي يتطلع إليها المواطن الليبي لنيل حقوقه .

وفيما يتعلق بموضوع مؤسسات الإصلاح والتأهيل، أوضح المندوب بأن هناك مشروعاً مقدماً من المكتب ضمن مشروع لدعم عملية تطوير العدالة الجنائية المشار إليها ويتضمن المشروع أربعة محاور رئيسة من بينها محور تطوير نظام تنفيذ العقوبات من خلال تطوير مؤسسات الإصلاح و التأهيل لاسيما في مجالات سجن النساء، و منع انتشار الأيدز وفيروسه داخل مؤسسات الإصلاح، كما تطرق إلى مشروع عدالة الأحداث الذي يهدف إلى بلورة إستراتيجية شاملة لتطوير نظام عدالة الأحداث في ليبيا من خلال مراجعة التشريعات ذات الصلة بعدالة الأحداث، وتم التوقيع على المشروع من قبل معالي وزير العدل السابق السيد المستشار مصطفى عبدالجليل في يوم 20 من شهر مايو من عام 2010 وكان من المؤمل الشروع في تنفيذه في مطلع عام 2011 ميلادية ولم يتم تخصيص الأموال اللازمة للتنفيذ، ونأمل أن يتم تسييل المبلغ للمباشرة في وضعها موضوع التنفيذ . ..

وفي معرض رده عما تفضل به المندوب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة جدّد معالي وزير العدل الشكر للمكتب ومن خلاله للأمم المتحدة على المساندة والمساعدة التى قدمتها الأمم المتحدة للشعب الليبي خلال فترة الثورة المجيدة، وفيما يخص التعاون بين وزارة العدل والمكتب أكد استعداد الوزارة للتعاون مع المكتب في جميع المشروعات المبرمة فيما بيننا، وفيما يخص مشروع عدالة الأحداث أكد معالي الوزير أنه سيتم مخاطبة وزارتي التخطيط والمالية بشأن تسييل المبلغ المخصص لمشروع عدالة الأحداث.

أم بشأن مشروع تطوير مؤسسات الإصلاح والتأهيل نؤكد على أهميتها للوصول بمؤسساتنا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولنواكب التطور الحاصل في هذا المجال، وتم تشكيل لجنة لدراسة المشروع تمهيداً للتوقيع عليه لاحقاً . ..

وفيما يتعلق بتطوير القوانين الليبية قام منسق ملف العدل بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بطرابلس خالد أبوعائشة البوعيشي بتقديم لمحة عن الموضوع حيث أوضح أنه و في إطار تنفيذ أنشطة المشروع تم تشكيل أربع لجان من الخبراء القانونيين الوطنيين بقرارات من معالي وزير العدل السابق السيد مصطفى عبدالجليل لمراجعة التشريعات الجنائية ذات الصلة في ضوء معاهدات الأمم المتحدة التي صادقت عليها ليبيا والمعايير الدولية في الخصوص، واللجان هي لجنة مراجعة مشروع قانون العقوبات، لجنة مراجعة التشريعات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، لجنة مراجعة التشريعات ذات الصلة بمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، لجنة مراجعة التشريعات ذات الصلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، وسيتم تنظيم ورشة عمل بشأن قانون الهجرة غير الشرعية أيام 16، 17، 18 / 7/ 2012 لدراسة مشروعات القونين من قبل الخبراء الوطنيين بمشاركة خبراء دوليين وتقديم المقترحات بشأنه ووضع البرنامج التدريبي بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء وأكاديمية الشرطة .

وفي ختـام اللقاء أبدى المندوب الاقليمي إعجابه وتقديره للتضحيات التي قدمها الشعب الليبي لنيل حريته وكانت محل احترام وتقدير دول العالم كافة ومصدر الهام لبعض الدول، كما جدّد شكره لمعالي وزير العدل على هذه المقابلة مؤكدة بأنه سعيد جداً بهذا اللقاء وسيكون له أثر طيب على مسيرة التعاون بين المكتب ووزارة العدل.

وزيرالعدل المستشار علي حميدةعاشور يقوم بزيارة عمل إلى جمهورية النيجر

قام معالى وزير العدل المستشار علي حميدة عاشور بزيارة عمل إلى جمهورية النيجر على رأس وفد قضائي ضم السادة محامي عام الزاوية ومدير إدارة العلاقات والتعاون ومدير مكتب الوزير.

استهلت الزيارة بلقاء وزير العدل النيجري حيث اعرب له وزير العدل أن الهدف من هذه الزيارة هو تعزيز وتوطيد أواصر العلاقات و التعاون لمكافحة الجريمة مع التأكيد على احترام السيادة و المساواة و المصالح المشتركة بين البلدين والتهديدات المتمثلة في الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية والانفصالية وسهولة تنقل الأشخاص الخارجين على القانون أو الذين أساؤوا لشعوبهم ومنعوا حرية التعبير السلمي ونكلوا بالأبرياء المطالبين بالحرية و العدالة و أهمية التعاون من أجل ملاحقتهم والقبض عليهم وتوفير محاكمة عادلة ونزيهة علي ما ارتكبوه من جرائم ضد أبناء الشعب الليبي ، وأن وجود عناصر النظام المنهار في جمهورية النيجر يشكل خطرا كبيرا علي أمن واستقرار البلدين فأمن ليبيا هو أمن النيجر

كما جدد وزير العدل طلب ليبيا تسليم المطلوبين للسلطات القضائية الليبية لتقديمهم لمحاكمة عادلة ونزيهة أمام القضاء الليبي ، بما يتماشى والمعايير الدولية ، وقام الوزير بتقديم طلب بشأن تسليم الساعدي القذافي، وذلك تفعيلاً لاتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين في 2008/5/2 م كما طالب بتعديل بعض أحكام اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين المشار إليها أعلاه وسلمت لهم صورة من التعديل .

كما استقبل وزير العدل والوفد المرافق له من طرف رئيس الوزراء النيجري السيد برجي رامتيني ، و تم التأكيد له بأن هدف الزيارة هو التواصل بين البلدين و توطيد العلاقة و النظر في بعض الأمور القضائية و الأمنية التي تهم البلدين وخاصة في الجنوب الليبي كون بعضا من رموز النظام السابق المطلوبة للقضاء الليبي اتخذت من النيجر مأوى لهم ،ومكانا للانطلاق منه و زعزعة النظام الليبي إضافة إلي أن هؤلاء الأشخاص قاموا بتهريب أموال الشعب الليبي خارج البلاد مما يتعين عليه تعاون حكومة النيجر مع الحكومة الليبية في ضبط هؤلاء المجرمين المطلوبين للعدالة تفعيلاً للاتفاقية المبرمة بين البلدين بشأن التعاون القضائي.

** وقد أبدى رئيس الوزراء في الحكومة النيجرية استعداد الجهات المختصة في بلاده لاستقبال أي معلومات حول الأشخاص الذين يقومون بأفعال انطلاقا من النيجر تؤدي إلي زعزعة النظام و الأمن في ليبيا و أنهم على استعداد للقبض عليهم .

** وتم الاتفاق على تشكيل مجموعة من الخبراء من الجانبين لدراسة الاتفاقية المبرمة بين البلدين و التوصل إلى نتائج تؤدي إلي تفعيلها من أجل القبض علي المجرمين الفارين من وجه العدالة الموجودين في النيجر .

كما استقبل وزير العدل من طرف رئيس البرلمان النيجيري وجرت مباحثات حول الأمور كافة التي تهم البلدين في مجالي العدل و الأمن وأكد رئيس البرلمان علي أهمية التعاون بين البلدين في هذين المجالين دعما لاستقرار البلدين و محاربة للجريمة خدمة للشعبين ، وقدم السيد الوزير لمحة عن آليات العمل الانتخابي في ليبيا الذي سوف يرسى مبادئ الديمقراطية و الحرية للشعب الليبي .

wondershare™

وزير العدل يشارك في اجتماع الخبراء الحكوميين ووزراء العدل والمدعين العامين الأفارقة بالعاصمة الأثيوبية

ترأس المستشار علي حميدة عاشور وزير العدل وفد ليبيا في اجتماع الخبراء الحكوميين ووزراء العدل والمدعين العامين الأفارقة بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا يومي 14 ، 15 / 5 / 2012 ميلادي وضم الوفد المستشار النائب العام ومدير إدارة العلاقات والتعاون ومدير مكتب الوزير . ..

أستهل الاجتماع بكلمة نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي رحب فيها بالمشاركين مؤكداً بأن إفريقيا ظلت منذ أمد بعيد تحاول إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه القارة ويبذل الاتحاد الإفريقي جهوداً دؤوبة للبحث عن حلول للمشاكل والتحديات العديدة التي تواجه القارة منوهاً إلى أنه تم اتخاذ عديد المبادرات لمعالجة تلك التحديات وعلى وزراء العدل والمدعين الأفارقة باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في إدارة العدالة أن يضطلعوا بدور حاسم في هذا الصدد لبحث البرتوكول المتعلق بالمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان والشعوب والبرتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والمتعلق بالبرلمان الإفريقي والتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن المحكمة الجنائية الدولية . ..

وخلال مداخلته أبرز معالي وزير العدل طلب ومناشدة ليبيا لأي دولة إفريقية توفر المأوى لأفراد من فلول نظام القذافى أن تسلمهم إلى السلطات الليبية للمثول أمام القضاء الليبي ليتم محاكمتهم محاكمة عادلة ونزيهة في إطار دولة المؤسسات والقانون ليحاسبوا على الجرائم البشعة والانتهاكات الخطيرة التي ارتكبوها في حق الشعب الليبي وكذلك تسليم من قام منهم بسرقة الأموال وتهريبها من أجل استخدامها في زعزعة النظام داخل دولتنا الفتية التى تطمح الى إرساء مبادئ العدالة والحق واحترام القيم التى تقوم عليها المواثيق الدولية والإقليمية ، كما طلب وزير العدل من الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية دعم ليبيا في حقها في محاكمة سيف الإسلام وعبدالله السنوسي في ليبيا باعتبار أن ليبيا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي وهى مستعدة لمحاكمتهم ولها القدرة على ذلك . ..

وبعد مناقشات مستفيضة للمسائل المدرجة على جدول الأعمال أصدر الاجتماع الوزاري توصيات أكدت على أهمية المشاركة الفعالة لأعضاء الوفود في المناقشات والمفاوضات القادمة حول نظام روما وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية على مستوى اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية المقرر عقدها في الربع الأخير من سنة 2012 ميلادية ، وعلى الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد ملاحظاتها ومعلوماتها حول نظام روما وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن تقوم بذلك عندما تقدم الجمعية العامة للأمم المتحدة في المستقبل طلبا مماثلاً من خلال إصدار قرار ، وأن تطرح بقوة من خلال المجموعة الأفريقية في نيويورك الاهتمامات التي تم التعبير عنها حول إساءة تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية من قبل دول غير أفريقية كما هو مبين في مقررات المؤتمر ، ويحق له أن يلجأ إلى مبدأ المعاملة بالمثل لتدافع عن نفسها ضد إساءة استخدام الولاية القضائية العالمية ، ولاينبغى استبعاد مذكرات التوقيف في أية دولة عضو وفقاً لمقررات المؤتمر . ..

وعلى هامش الاجتماعات التقى معالي وزير العدل والسيد النائب العام بكل من وزير العدل والنائب العام الموريتانى ، تناول اللقاء التعاون العربي بشكل عام وموضوع تسليم عبدالله السنوسي للسلطات الليبية لمحاكمته عن الجرائم الشنيعة التى ارتكبها في حق الشعب الليبي ، وزير العدل الموريتانى وفي معرض رده على هذا الطلب أكد أن موضوع تسليم عبدالله السنوسي سيتم النظر فيه خلال الأيام القادمة .

كما التقى وزير العدل بمساعد وزير العدل بدولة جنوب إفريقيا حيث تم التباحث معه في موضوع مشروع اتفاقية التعاون القضائي التى سبق وأن سلمت لوزير العدل لجنوب إفريقيا خلال زيارة العمل التى قام بها الى ليبيا خلال المدة الماضية ، الذي بدوره أوضح أن المشروع محل دراسة من قبل الخبراء تمهيداً للتوقيع عليه .

وعقد اجتماع بين معالي الوزير ووزير العدل المصري تم التطرق فيه الى تفعيل اتفاقية التعاون القضائي المبرمة بين البلدين وذلك بضبط الأشخاص المطلوبين من رموز النظام السابق الصادر في حقهم نشرات حمراء وتسليمهم للسلطات الليبية ليتم محاكمتهم محاكمة عادلة ونزيهة أمام القضاء الليبي . ..

واستقبل معالي وزير العدل وزير العدل الجزائري حيث تم التباحث في دعم وتوثيق التعاون بين البلدين كون مصلحة البلدين لاتقف ضدها مصالح مرتبطة بأشخاص ، وأن السلطات القضائية الليبية قد أصدرت أوامر قبض في بعض أعوان النظام السابق فإن ليبيا تتطلع إلى تعاون الجزائر في ضبط هؤلاء المطلوبين لتقديمهم للعدالة .

وزير العدل يزور جمهورية العراق

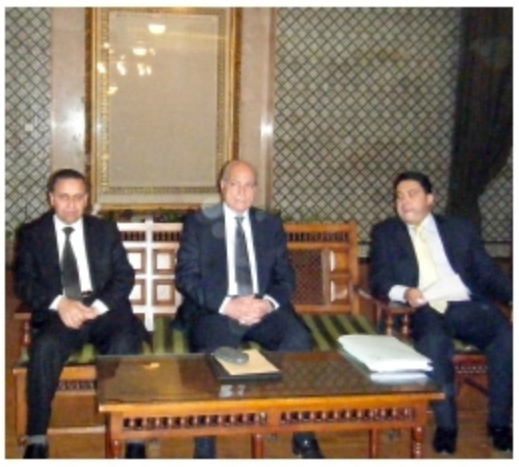

شارك المستشار على حميدة عاشور وزير العدل في الحكومة الانتقالية في اللقاء الوزاري الذي عقد علي هامش القمة العربية التي عقدت في العاصمة العراقية بغداد بتاريخ 2012/3/27م، حيث ناقش موضوع رغبة الدولة الليبية في إبرام اتفاقية للتعاون القضائي لنقل المحكومين بين ليبيا والعراق لتكون نواة لهذا التعاون . ..

وخلال لقائه بوزير العدل العراقي أكد المستشار علي حميدة عاشور على أهمية التعاون العربي بشكل عام وإلى مسائل التعاون القضائي بين البلدين بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بموضوع السجناء الليبيين المحكومين بالسجون العراقية وإمكانية إصدار قرار بالعفو عنهم أو لنقلهم إلى ليبيا لقضاء باقي عقوباتهم أو تخفيف العقاب عنهم خاصة المحكوم منهم بعقوبة الإعدام ، وطلب إمكانية زيارتهم . ..

وفي معرض رده على ما تفضل به وزير العدل، أبدى وزير العدل العراقي تجاوبه واستعداده للنظر فيما طرح مفيداً بأنه استلم مشروع الاتفاقية المرسلة عن طريق وزارة الخارجية الليبية للخارجية العراقية في شأن التعاون القضائي بين البلدين بمايعزز الرفع من مستوى الأداء القضائي للبلدين ، وذكر أنه أطلع على مشروع الاتفاقية ويولى اهتمامه الكبير وهي من أولويات وزارة العدل العراقية وسيتم إحالتها لمجلس الوزراء للسماح لهم بدراسة مشروع الاتفاقية المقدم من الجانب الليبي، كما تطرق إلى موضوع السجناء الليبيين بدولة العراق وقدم كشفاً بأسماء النزلاء الليبيين في أقسام دائرة الإصلاح العراقية وعددهم أربعة عشر نزيلاً محكومين بأحكام مختلفة منهم أربعة أحكام إعدام مبينا فيها مدة الحكم ورقم الدعوى مفيداً بأن هؤلاء السجناء بحالة جيدة وليس عكس ما يقال عنهم بأنهم مضربون عن الطعام . ..

وعلى هامش القمة العربية ، عقد اجتماع بين المستشار مصطفى عبدالجليل ورئيس الحكومة العراقية السيد نوري المالكي بحضور المستشار على حميدة عاشور وزير العدل تطرق اللقاء إلى موضوع السجناء وإمكانية العفو عنهم أو نقلهم لقضاء عقوبتهم بمؤسسات الإصلاح والتأهيل في ليبيا والنظر في عقوبة الإعدام . ..

السيد رئيس الوزراء العراقي أكد في معرض رده استعداد الحكومة العراقية للمساعدة في هذا الملف وأنه سيتم إصدار عفو خاص لبعض السجناء الذين قضوا نصف العقوبة أو قاربت من ذلك ، أما فيما يخص اتفاقية التعاون القضائي فسيتم تفويض وزير العدل العراقي في إتمام إجراءات هذه الاتفاقية .

اجتماع بين الخبراء القانونيين الليبيين والنيجريين

بناءً على ماتفق عليه خلال اجتماع وزير العدل «علي حميد عاشور» مع وزير العدل النيجيري بتشكيل فريق قانوني بين البلدين عقدت يوم 23 مايو 2012 في قاعة اجتماعات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الإفريقي والنيجريين بالخارج جلسة عمل ثنائية جمعت الوفد الليبي برئاسة السيد المحامي العام لدى مكتب المدعي العام «إبراهيم عاشور» والسيد الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الإفريقي والنيجريين بالخارج ، «إبراهيم ساني أباني».

الهدف الأساسي من هذه الجلسة هو بحث سبل وطرق تفعيل وتنفيذ اتفاقية التعاون القضائي في المجال الجنائي بشأن تسليم الأشخاص المطلوبين لدى السلطات القضائية الليبية والموجدين على الأراضي النيجرية.

وإثر كلمة الترحيب من طرف الأمين العام السيد «إبراهيم ساني أباني» بالوفد الليبي وتأكيده استعداد السلطات العليا النيجرية للتعاون مع حكومة المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس بغرض مساعدتها على القيام بمهمتها، وخلال حديثه أوضح رئيس وفد الخبراء الليبي بأن ليبيا تأمل وترغب في تطبيق اتفاق التعاون القضائي في المجال الجنائي المبرم بين ليبيا والنيجر وذلك بسبب وجود عناصر ليبية في النيجر مطلوبة من طرف القضاء الليبي نظراً لما قاموا به من جرائم ضد الحق العام وأكد على إن ليبيا لن تنعم أبداً بالأمن والاستقرار طالما لم يتم محاكمة العناصر المطلوبة..

وفي معرض رده على ماتفضل به رئيس الجانب الليبي أكد الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الإفريقي والنيجريين بالخارج، أن السلطات النيجرية تبذل جهوداً لضمان الأمن الليبي حيث إن أمن كلا البلدين مرتبط بالآخر.

وبعد مناقشات مستفيضة حول طلب ليبيا تسليم أزلام النظام المطلوبين للعدالة ، اتفق الجانبان على ما يلي :

* العمل معاً من أجل تطبيق الاتفاق الثنائي للتعاون القضائي في المجال الجنائي والتعاون الدولي المتعلق بهذا الموضوع الذي صادق عليه البلدان..
* طلب الجانب النيجري من الجانب الليبي إحالة طلبه طبقاً للإجراءات المناسبة والمنصوص عليها في اتفاق التعاون القضائي في المجال الجنائي بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار استعداد النيجر للتعاون مع ليبيا..
* لاحظ الجانب الليبي وعبّر عن سعادته على استعداد الجانب النيجري للعمل مع ليبيا فيما يخص هذا الملف ذا المصلحة العليا للبلدين.
* يقوم الجانب الليبي عن طريق القنوات الدبلوماسية بتقديم ملف متكامل عن الأشخاص المطلوبين للعدالة بليبيا إلى الجانب النيجري.

wondershare™

حول القانون رقم (50)

من حق المجلس الانتقالي إصدار أي قانون يخدم الدولة

لاشك بأن المسؤولية التي تقع على عاتق وزارة العدل في هذه الفترة التي تمر بها الدولة بصفة عامة وهي مرحلة البناء كبيرة جداً.. صحيفة (العدالة) طرحت جملة من التساؤلات على السيد علي حميدة عاشور وزير العدل حول توضيح بعض الأمور التي تمس القضاء الليبي.

الحكومة الليبية على استعداد لمحاكمة مواطنيها أمام القضاء الليبي

حاورته / حنان أصليل ... تصوير / حسين براق

طالبنا الرئيس الموريتاني تسليم السنوسي

❖ ما الإجراءات التي اتبعتها الحكومة حتى تم تسليم البغدادي المحمودي..؟

بسم الله الرحمن الرحيم .. والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم..

بداية اترحم على شهداء ثورة 17 فبراير المجيدة وأدعو الله العلي القدير أن يشفي الجرحى وأن يعيد المفقودين إلى أهاليهم سالمين.

كما أنتهز هذه الفرصة لأحيي صحيفة (العدالة) على ما تبذله من جهد لإظهار وزارة العدل بالصورة المثلى وأحيي الموظفين جميعاً بوزارة العدل وخاصة موظفي قسم الإعلام بهذه الوزارة على المجهودات التي يبذلونها من أجل إظهار كل نشاطات وزارة العدل في هذه الفترة.

إن الحكومة الانتقالية وهي الحكومة الليبية في هذه المرحلة أولت اهتماماً كبيراً بالمطلوبين للعدالة الليبية وذلك بالمطالبة بجميع الأشخاص الذين كانوا قد ارتكبوا جرائم ضد الشعب الليبي وقامت الحكومة بعدة إجراءات للمطالبة بالأشخاص المطلوبين الموجودين خارج ليبيا ومن هذه الإجراءات مذكرات اعتقال ومطالبة دولية عن طريق مكتب النائب العام ووزارة العدل ومن ضمن الأشخاص المطلوبين المدعو «البغدادي المحمودي» الذي يعتبر قد ارتكب جرائم عدة في حق الشعب الليبي أثناء ثورة 17 فبراير، فقام السيد النائب العام بإعداد مذكرات اعتقال وإرسالها إلى السلطات التونسية وفقاً للإجراءات المتبعة والإجراءات الدبلوماسية،وقد تلقت السلطات التونسية هذا الطلب وهو تسليم «البغدادي المحمودي» وجرت عدة إجراءات من قبل الحكومة التونسية من ضمنها ما ترتب عليه اختلاف وعدم توافق في هذا الأمر إلا أنه قد حكم القضاء التونسي بتسليم البغدادي المحمودي للسلطات الليبية ومن حق السلطات الليبية محاكمة هذا الشخص أمام القضاء الليبي باعتباره مواطناً ليبياً ارتكب في حق الشعب الليبي جرائم عدة وأن القضاء الليبي مختص بمحاكمة هذا الشخص.

❖ ما هي نتائج الزيارة التي قام بها الوفد الذي أوفد من قبل الحكومة التونسية في هذا الشأن..؟

❖ قام وفد من الحكومة الليبية بزيارة دولة تونس وكان على رأسه رئيس الحكومة ووكيل وزارة العدل لبحث عدة أمور ومنها تسليم الأشخاص المطلوبين يأتي على رأسهم «البغدادي المحمودي» تم الاتفاق على أن يتم التسليم وفقاً للإجراءات القانونية بعد ذلك تم ارسال وفد من الحكومة التونسية للمعاينة والإطلاع على مجريات المحاكمات في ليبيا والتجهيزات التي قامت بها الحكومة خاصة وزارة العدل وقد وصل الوفد التونسي إلى الأراضي الليبية وعاين وشاهد إمكانيات الحكومة الليبية من تجهيز للمحاكم فقاموا بزيارة إلى مقر المحكمة والسجن وتم إعداد تقرير عن هذه الزيارة وكذلك الامكانيات الموجودة في المحاكم وانتهوا إلى أن الحكومة الليبية على استعداد لمحاكمة مواطنيها أمام القضاء الليبي بناء على هذا التقرير قامت الحكومة التونسية بتسليم المطلوب إلى السلطات الليبية وتم نقله عبر الجو بطائرة اسعاف كما شاهدتم في وسائل الإعلام وتمت عملية التسليم بمدينة طرابلس والآن يتم التحقيق معه من قبل مكتب النائب العام وعند الانتهاء من التحقيق سيقدم إلى المحاكمة وستكون عادلة ونزيهة وفقاً للقانون الليبي والمعايير الدولية.

❖ هل تم تفعيل الجهاز القضائي بشكل تستطيع من خلاله الدول التي يوجد بها أزلام النظام السابق المطلوبين للعدالة تسليمهم إلى ليبيا..؟

❖ الجهاز القضائي يشتغل منذ بداية ثورة 17 فبراير ويقوم بدوره الفعال في المحاكمات إلا أنه كان يسير بخطى بسيطة نظراً لعدم توفر الأمن، أما الآن وفي الوقت الحاضر ولله الحمد أصبح الجهاز يشتغل بصورة ممتازة قضايا تنظر أمام المحاكم ويبث فيها من قبل القضاء، قضايا يتم التحقيق فيها من قبل النيابة العامة، جلسات تعقد في مواعيدها، أحكام تصدر في مواعيدها، جميع دوائر المحاكم تشتغل من قضاء مدني وجنائي وأحوال شخصية وقضاء إداري، المحكمة العليا أيضاً تشتغل بصورة ممتازة جميع دوائرها تنعقد في مواعيدها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون إذاً يعتبر الجهاز القضائي مفعلاً بصورة جيدة.

❖ ما هي آخر المستجدات في موضوع تسليم المدعو السنوسي..؟

❖ المدعو «عبدالله السنوسي» هو مطلوب من السلطات الليبية لارتكابه جرائم ضد الشعب الليبي طالبت السلطات الليبية بتسليمه عندما تم احتجازه في دولة موريتانيا حيث قام وفد من الحكومة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير العدل وممثل عن مكتب النائب العام وعن الداخلية بزيارة دولة موريتانيا والتقينا برئيس الدولة وطلبنا منه تسليم السنوسي للسلطات الليبية لمحاكمته أمام القضاء الليبي باعتباره مواطناً ليبياً ارتكب جرائم ضد الشعب الليبي وينعقد الاختصاص للقضاء الليبي في محاكمته وأشرت إلى اتفاقية الرياض واتفاقية الاتحاد المغاربي لتسليم المتهمين والمتعلقة بالتعاون القضائي ووعد رئيس الدولة بأنه سيتم تسليمه إلى السلطات الليبية وفقاً للإجراءات القانونية وقدمنا طلباً للتسليم من وزارة العدل عبرالطرق الدبلوماسية، وذكر بأنه سوف يبث في هذا الطلب على وجه السرعة، ثم التقيت بوزير العدل الموريتاني وطلبت منه تسليم الشخص المطلوب فوعدنا بأنه سيتم ذلك للسلطات الليبية لأنها هي الأحق بمحاكمته أمام القضاء الليبي ولن يسلم لطرف ثالث بعد ذلك تمت زيارة المدعو عبدالله السنوسي للتأكد من أنه هو الشخص المطلوب وبأنه هو من تم احتجازه في سجن بموريتانيا بعدها تم التواصل مع السلطات الموريتانية في تنفيذ التعهد وتسليم الشخص المطلوب إلا أنه إلى حد الآن لم يتم البث في طلب التسليم من السلطات الموريتانية وسيكون خيراً إن شاء الله.

❖ يتداول عبر وسائل الإعلام عن وجود تجاوزات لحقوق الإنسان داخل السجون الليبية وبأن أغلبها غير خاضع لسيطرة الحكومة.. فما صحة ذلك..؟

❖ إن السجون أصبحت غالبيتها تحت سيطرة الحكومة ووزارة العدل، وفيما يتعلق بالسجناء المدنيين فهناك سجناء عسكريون يتبعون وزارة الدفاع والشرطة العسكرية..إذا كان هناك أي انتهاكات في هذه السجون هناك قاضي إشراف على السجون وعضو نيابة أيضاً يتولى الاشراف على هذه السجون أي انتهاكات تحصل يقدم بلاغ عنها لوكيل النيابة أو لقاضي الاشراف أيضاً هناك لجنة على مستوى الوزارة ترعى حقوق الإنسان وتتولى أيضاً التحقيق في هذه الجرائم إذا وصل إليها بلاغ أو شكوى وأيضاً هناك لجنة تسمى اللجنة العليا لرعاية حقوق الإنسان على مستوى مجلس الوزراء برئاسة وزير العدل ووكيل وزارة الداخلية ووكيل وزارة الثقافة والمجتمع المدني ووكيل وزارة الدفاع تقوم هذه اللجنة بدراسة أي بلاغات أو شكاوى عن الاختراقات الموجودة سواء أكانت في السجون أو غير السجون فيما يتعلق بالانتهاكات أو الممارسات ضد حقوق الإنسان هذه الشكاوى والبلاغات بعد التحقق من صحتها تحال إلى مكتب النائب العام للتحقيق مع مرتكبي هذه الانتهاكات.

❖ هل تعتقدون أن اغتيال السيد المستشار جمعة الجازوي في بنغازي ستكون له آثار سلبية على تفعيل القضاء.. وما هي الخطوات التي اتخذتموها في سبيل حماية القضاة..؟

❖ بهذه المناسبة أحب أن أقدم التعازي لأسرة المستشار «جمعة الجازوي» ونسأل الله العلي العظيم أن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان تلقينا هذا الخبر بكل أسى ونعتقد أنه لن يؤثر على سير المحاكمات في ليبيا وعلى القضاء بصفة عامة وهذا الفعل لن يكون له تأثر سلبي على القضاء في ليبيا وسيثبت القضاء أنه مستمر في عمله مهما حصل من عوائق أما فيما يتعلق بحماية القضاة وأعضاء الهيئات القضائية هناك فعلاً عدة أمور أو عدة اختراقات أمنية توجه أعضاء الهيئات القضائية ولكن هذا يرجع للأمن بصفة عامة في ليبيا نسعى إلى حمايتهم عن طريق الشرطة القضائية وأنشأنا قوة تسمى قوة الاسناد والحماية لحماية أعضاء الهيئات القضائية ومقار المحاكم والنيابات في جميع أنحاء ليبيا على مستوى محاكم الاستئناف وذلك باستيعاب عدد من الثوار تكون مهمتهم الإسناد والحماية لأعضاء الهيئات القضائية ومقار المحاكم والنيابات هذا ما استطعنا فعله في هذه المرحلة.

❖ القانون رقم (50) بشأن تعويض السجناء السياسيين.. نحن لا نقلل من دور سجناء الرأي ولكن هذا الأمر يجب أن يدرس حق الدراسة وأن لا يتعارض ومصلحة الوطن..؟

❖ هذا ما أجمع عليه أغلب الشعب الليبي بالنسبة للقانون رقم (50) خاصة بعدما جاء في تصريح لوزيرالخزانة بأن هذا القانون الآن كارثة على ليبيا..

❖ ما رأيك في ذلك خاصة وقد طرح القانون دون مذكرة تفسيرية..؟

❖ لماذا طرح القانون وهل الوقت مناسب؟

❖ وهل للمجلس الانتقالي الصلاحية لإصدار هذا القانون.. وهل يملك المهنية لإصدار القوانين..؟

إن السجناء السياسيين يعتبرون النواة الأولى للثورة وهم الذين كان لهم الفضل في اشعال هذه الثورة وكانوا ضحايا النظام ضحوا بأرواحهم وأموالهم وأسرهم وتعرضوا لعديد الأضرار أثناء السجن وحتى بعد السجن من حقهم أن يكون لهم تعويض عادل عن الضرر الذي أصابهم لأن كل شخص متضرر له الحق في التعويض عما أصابه من ضرر.

تم تشكيل فريق قانوني من مجلس الوزراء لدراسة الاوضاع واجتمع عدة

للسجناء السياسين الحق في التعويض عن الضرر

أمر وكيل النيابة بحبس المتهمين على ذمة التحقيق

wondershare™

من حق المواطن الاعتراض على القانون بالطعن

تم إنشاءقوة الاسناد والحماية لحماية أعضاء الهيئات القضائية

اجتماعات لدراسة أوضاعهم وأعد مذكرة أو محضر اجتماع وتم إحالته لمجلس الوزراء للدراسة ولإصدار القرار المناسب في ذلك يتعلق بكيفية التعويض ومقدار التعويض ومجلس الوزراء عندما درس هذا الأمر قال إن هذا الأمر يتعلق بالسلطة التشريعية ولابد من إصدار قانون أو قرار من المجلس الوطني الانتقالي والمجلس الوطني الانتقالي عندما عرض الأمر عليه من قبل اللجنة القانونية الموجودة في المجلس الوطني الانتقالي أصدر القانون رقم 50 لسنة 2012 الذي نص على أن يكون تعويض السجناء من 1969/9/1 إلى 2011/2/15 يحق لهم التعويض بمبلغ وقدره 8000 دينار عن كل شهر تم حبسهم فيه، وعندما صدر هذا القانون أخذ أصداء في الشارع الليبي وقالوا بأنه كان على المجلس أن لا يصدر القانون في هذه المرحلة لأنها مرحلة انتقالية والدولة تحتاج إلى عدة أمور لها الأولوية في تنفيذ المشاريع المتوقفة وأن هذا يثقل كهل خزانة الدولة ويسبب لها عجزاً وبالتالي تم عرض هذا القانون على إدارة القانون لدراسته وهل هو تكرار لقانون العدالة الانتقالية القانون رقم 17 لسنة 2012 باعتباره وضع آلية لتعويض الضحايا ومن ضمنهم السجناء وبالتالي قال أصحاب هذا الرأي بأنه لا لزوم لصدور القانون رقم 50 بوجود القانون رقم 17 وقد تم احالة الأمر لإدارة القانون للدراسة وإدارة القانون أعدت مذكرة بهذا الشأن وأحالتها للمجلس الوطني الانتقالي ورأت أن القانون رقم 17 قد عالج هذا الأمر وذلك بجعل صندوق يسمى صندوق الضحايا يتم من خلاله تعويض جميع ضحايا الأخطاء التي ارتكبت من النظام السابق الآن هذه المذكرة معروضة على المجلس الوطني الانتقالي ليرى ما هو لازماً في هذه المرحلة..أما عن مهنية المجلس الانتقالي في إصدار القوانين فالدولة تقوم على ثلاث سلطات السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، السلطة التشريعية من مهمتها إصدار القوانين والقرارات السيادية.. المجلس الوطني الانتقالي يعتبر هو السلطة التشريعية للدولة في هذه المرحلة من حقه إصدار أي قانون يخدم الدولة وأي قرار سيادي يخدم الدولة لكن هل التوقيت ملائم لإصدار هذا القانون أم لا ..

وحسب وجهة نظري أنا باعتبار أن هناك إلحاحاً من المتضررين وأن هناك أضراراً لحقت بهم بعضهم قد تأخر في الزواج والبعض الآخر ليس له سكن ومركوب وأنه قضى جل حياته في السجن وعندما خرج من السجن كان يتوقع أن تهتم به الدولة وتوفر له سبل المعيشة وجد نفسه من غير مركوب ولا سكن ولا زوجة من حقهم أن يكون لهم تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم ، يمكن أن يكون هذا التعويض على أقساط بشرط أن تكون هناك استفادة من القسط الذي سيدفع لهم حسب البيانات الموجودة لدى وزارة العدل باعتبارها مسؤولة عن ملف تعويض السجناء في السابق ومازالت قاعدة البيانات موجودة في وزارة العدل أن المبلغ لا يتعدى ثلاثة أو أربعة مليارات بالكامل..

❖ هل من حق المواطن الاعتراض على إصدار القوانين..؟

المواطن من حقه الاعتراض على القانون بالطعن أمام المحكمة العليا الدائرة الدستورية بأن هذا القانون غير دستوري وبأنه مخالف للقواعد العامة لكن باعتبار أن المجلس الانتقالي هو السلطة التشريعية وهو المفوّض من قبل الشعب في إصدار القوانين يكون المجلس الانتقالي هو السلطة التشريعية في الدولة وهو المخوّل بإصدار القوانين.

❖ تعددت الشائعات حول قضية فريق المحكمة الجنائية فما حقيقة الموضوع..؟ وهل سيحاسبهم القانون الليبي في حال ثبت أنهم حاولوا اختراق الأمن القومي للدولة..؟

يتكون فريق المحكمة الجنائية من طرفين الطرف الأول يتبع مسجل المحكمة، والطرف الثاني هو دفاع محكمة الجنايات الدولية قام هذا الوفد الذي يتكون من أربعة أشخاص شخصان من مسجل المحكمة والآخران من مكتب الدفاع بمحكمة الجنايات الدولية قام هذا الفريق بزيارة ليبيا يوم 2012/6/7 وطلب زيارة سيف القذافي في مكان احتجازه حيث تقدم الفريق بطلب إلى مكتب النائب العام لإصدار الإذن بالزيارة تمت الموافقة على هذا الطلب وأعطي لهم الإذن بزيارة سيف القذافي .. انتقل أعضاءالفريق إلى مكان السجن بالزنتان وعند دخولهم إلى مكان السجن الموجود به سيف القذافي تمت الزيارة في حجرة مراقبة وكان معهم حارس من السجن عند الزيارة قامت إحدى المرافقات للوفد وهي تتبع مكتب الدفاع بإظهار مستندات من مكان خفي بجسمها ثم قامت بتمرير هذه المستندات للسجين تتمثل هذه المستندات في أوراق بيضاء يتم التوقيع عليها من قبل السجين أيضاً ورقة أخرى يذكر فيها بأنه يعامل معاملة سيئة في السجن وأنه يريد أن تتم محاكمته أمام محكمة الجنايات الدولية أيضاً هناك ورقة خامسة فيها بعض الرموز والشفرات غير المفهومة تم ضبطهم ومعهم هذه المستندات وهم في حالة تلبس كان في ذلك اليوم وكيل النيابة يقوم بعملية تحقيق مع المتهم ومواجهته بالشهود وأبلغ وكيل النيابة عن الواقعة وفتح محضراً على الفور وضبط المتهمين وهم في حالة تلبس تم التحقيق معهم ومع الشهود الحاضرين لهذه الواقعة في بداية الأمر المتهمون من مكتب الدفاع رفضوا التصريح بأقوالهم واحتجوا بأن لهم حصانة دبلوماسية وأنه لا يجوز التحقيق معهم، ثم طلبوا التحقيق معهم بحضور محاميهم وتم تكليف محام لهم في ذلك اليوم من ليبيا لكنهم رفضوا التحقيق بحضور محام ليبي وطلبوا أن يكون المحامي من المحكمة الجنائية الدولية وتم ارسال الأمر إلى المحكمة الجنائية التي قامت بتعيين محام لهم بمشاركة محام ليبي تم التحقيق مع المتهمين لأنه تبين أن مكتب مسجل المحكمة كان على علم بالمستندات الموجودة مع المتهمين وبالتالي تعتبر هناك مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة .. وبعد الانتهاء من التحقيق أمر وكيل النيابة بحبس المتهمين على ذمة التحقيق حتى يتم التصرف في هذه الأوراق.

قام النائب العام بزيارة إلى محكمة الجنايات الدولية للتباحث حول هذا الأمر وايجاد حل لمشكلة المتهمين وتعهدت محكمة الجنايات الدولية وحسب ما ورد في الإعلام بأن تقوم بالتحقيق مع المتهمين والموظفين المرتبكين لهذا الفعل واعتبرته غير شرعي وأنه مخالف لأصول المهنة ومازال المتهمون محبوسين على ذمة التحقيق وسيتم النظر في أمر حبسهم من قبل مكتب النائب العام.

❖ هل سيحاسبهم القانون الليبي في حال ثبت أنهم حاولوا اختراق الأمن القومي للدولة..؟ أم أن الحصانة الدبلوماسية تحول دون ذلك.؟

فعلاً هم احتجوا بالحصانة الدبلوماسية ولكن وحسب وجهة نظري أنه في حالة توفر حالة التلبس فإن الحصانة ترفع عن الشخص المرتكب للفعل ويعتبر شخصاً عادياً أيضاً الفعل الذي تم ارتكابه من جانب المتهمين يعتبر اعتداء على السيادة الدولية وسيادة دولة ليبيا واختراقاً للأمن الوطني الليبي وبالتالي حسب وجهة نظري ترفع الحصانة عن هؤلاء المتهمين وبعد الانتهاء من التحقيق سيقدمون إلى المحاكمة لمحاكمتهم عن الفعل الذي ارتكبوه وباعتبار الجريمة وقعت على الأراضي الليبية بالتالي المحاكم الليبية هي المختصة بمحاكمة هؤلاء الأشخاص.

❖ في ظل هذا الحراك الدولي من منظمات دولية مثل (هيومن رايتس ووتش)، و(أمنستي إنترناشيونال)، وشخصيات أخرى.. هل ترى أن هناك مخططاً دولياً لتسليم سيف القذافي للمحكمة الجنائية الدولية من خلال ضغط هذه المنظمات على السلطات الليبية؟، وما المقصود من وراء هذا الحراك وإلى أين سيقودنا ؟

لا أعتقد ذلك لأن هذه المنظمات أغلبيتها ترعى حقوق الإنسان وتعد تقارير عما يدور في العالم من انتهاكات لحقوق الإنسان ولا أعتقد أن لها دوراً في تسليم سيف للمحكمة الجنايات الدولية.

❖ من الجهة التى كلفت مكتب المحاماة البريطاني « ماتريكس» بتمثيل ليبيا أمام محكمة الجنائية الدولية ؟ وما مدى صلاحية محامي هذا المكتب لتمثيل الشعب الليبي، رغم وجود علاقة شخصية لاغلبيهم بسيف القذافي؟.

بالنسبة لعلاقة المكتب بسيف القذافي فهذا لا علم لنا به ما تم هو أننا رأينا أن يكون هناك تمثيل لليبيا أمام محكمة الجنايات الدولية للدفاع عن ليبيا في أن المحاكم الليبية هي المختصة بمحاكمة سيف القذافي أمام القضاء الليبي وتقديم المذكرات والمستندات التى تثبت صلاحية واختصاص محاكمة سيف أمام القضاء الليبي فكان لازماً علينا أن يكون لنا محام للدفاع عن طلب ليبيا لمحاكمة سيف القذافي وباعتبار الدكتور أحمد الجهاني مكلف من المجلس الوطني الانتقالي بمتابعة ملف محكمة الجنايات الدولية ومنسق بين محكمة الجنايات الدولية ودولة ليبيا بقرار من المجلس الوطني الانتقالي فرأى أن يكون هناك محام لليبيا للدفاع عنها فيما ذكرت فعرض علينا أن يكون هذا المحامي هو من يمثل ويدافع على أن القضاء الليبي هو القضاء المختص بمحاكمة سيف.

تم التعاقد مع هذا المكتب وفقاً للإجراءات المتبعة في القانون الليبي والقانون الدولي وقد كلف هذا المكتب عن طريق وزارة العدل وإدارة القضايا وتم إعداد محضر بذلك وهو محضر اتفاق وتم تكليف هذا المحامي بمتابعة الدفاع عن ليبيا أمام محكمة الجنايات الدولية .

❖ اقترح أحد محامي هذا المكتب وهو المحامي (فيليب ساندس) على السلطات الليبية توجيه تهمة الاختلاسات المالية ضد سيف القذافي وعدم اتهامه بجرائم الحرب خلال ثورة 17 فبراير بحجة أن الادلة الجنائية ليست كافية لادانته ورغم تصريح السيد (أوكامبو) بأن هناك ما يكفي من الادلة على إدانة سيف القذافي على جرائم الحرب التى ارتكبها أثناء الثورة، فما تفسيركم لهذا التناقض ؟ ولمصلحة من يعمل هذا المكتب ؟ ، مكتب ماتريكس ،، وما رأى القضاء الليبي ؟

انا لم اسمع بهذا التصريح فيما يتعلق بأنه اقترح أن تكون التهمة هي اختلاسات لأموال الشعب الليبي وليست ارتكاب جرائم ضد الشعب الليبي

مكتب النائب العام هو الذي يقوم بالتحقيق مع المتهم وهو الذي يهتم بهذه الأمور ويختص بتوجيه الاتهامات والتحقيقات التى أجراها إلى مكتب النائب العام تتناول جميع الجرائم التى أرتكبها سيف القذافي سواء التي كانت قبل ثورة 17 فبراير وبعدها من اختلاسات مالية وجرائم ضد الانسانية وجرائم حرب وجرائم قتل واغتصاب وتحريض على القتل ايضا أي شخص متضرر من المتهم تبّه مكتب النائب العام عن طريق وسائل الاعلام بأن عليه أن يتقدم بشكوى أو بلاغ عن طريق النائب العام للجريمة التى وقعت عليه ومكتب النائب العام على استعداد للتحقيق في هذه التهم أو الجرائم وعند الانتهاء من التحقيق سيقدم المتهم بجميع التهم المنسوبة إليه التى أرتكبت منه سواء أكانت في جرائم اختلاسات الاموال أو جرائم ضد الانسانية أو جرائم الحرب أو جرائم الاغتصاب وغيرها من الجرائم التى يعاقب عليها القانون الليبي .

وبالتالي ليست جريمة واحدة وهي الاختلاسات هي التى سيقدم بها المتهم بل بالعكس سيقدم بجميع التهم التى يثبت أنه ارتكبها .

كلمة أخيرة توجهها للشعب الليبي.. أحب أن أحيي الشعب الليبي على تضحياته وعلى ما بذله من أجل نجاح ثورة 17 فبراير، سأقول له بأنه عليه أن يستمر في تضحياته ودفاعه عن ثورته وأن يساعد الحكومة والمجلس الوطني الانتقالي في أداء مهامهم أيضا عليه أن يحافظ على هذه الثورة وذلك بانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي سيتم في الأيام القادمة ونتمنى أن تنجح هذه الانتخابات بالصورة المطلوبة وأن تكون ليبيا دولة القانون دولة العدالة دولة الديمقراطية التى ننشدها جميعا والتى من أجلها خرج الشعب الليبي فى ثورة 17 فبراير.

إغتيال المستشار جمعة الجازوي لن يؤثر على سير المحاكمات في ليبيا

wondershare™

الدفعة الأولى بعد الثورة

حفل تخريج الدفعة التاسعة عشرة من طلبة الـــ

صلاح القضاء أساس العدل، فما كان لبناء قوي متين (أي نوع من البناء) أن تعلو به إلا أن تكون قواعده راسخة سليمة خالية من أي عيوب، وهذا ينطبق على كل ماحولنا من أجهزة وإدارات وحكومات و...إلخ.. وقبل ذلك كله الإنسان (الفرد) الذي هو يسير كل ذلك. والسعي لإقامة دولة القانون ليس بالأمر الهين، فلابد من الاهتمام بالقضاء والهيئات القضائية وكل ما يتعلق بها داخل الدولة من أجل الرقي بها والاعتماد عليها في توفير وحماية الحريات المختلفة وإرجاع الحقوق ..إلخ. ومن أجل ذلك كان المعهد العالي للقضاء الدور الكبير في إعداد وتخريج أصحاب القدرات من أعضاء الهيئات القضائية بمختلف فروعه، وقد تم الاحتفال خلال هذا الشهر (2012/6/19) بتخريج الدفعة التاسعة عشرة من طلبة التأهيل الاعدادي للعام الدراسي 2012/2011.

وقبل البدء في الاحتفالية كان لنا هذا الحوار مع مدير المعهد العالي للقضاء السيد المستشار (علي سعد بكار) الذي قال :

استطلاع : زكية رمضان سعيد... تصوير : جلال شنقير

نحتفل اليوم في ظل ثورة 17 فبراير بتخريج الدفعة التاسعة عشرة من طلبة المعهد العالي للقضاء وعدد الخريجين (151) خريجاً بين طالب وطالبة، انهوا دراستهم العلمية في المعهد، حيث تلقوا دروساً نظرية ودروسا تطبيقية علمية عن كيفية العمل القضائي في الأجهزة المختلفة سواء أكان ذلك في المحاكم أو النيابات أو إدارة القضايا أو إدارة المحاماة الشعبية أو إدارة القانون.. والفترة الزمنية هي سنة دراسية حسب التعديل الذي أجرته اللجنة الشعبية العامة سابقاً بعد أن كانت الدراسة في المعهد سنتين.

ومدة السنة الواحدة (حالياً) وحسب قناعة إدارة المعهد غير كافية، ذلك لأن جميع معاهد القضاء في العالم ومنها العربية تكون الدراسة فيها من سنتين فما فوق، وبالتالي فنحن نطمح أن نتعادل مع الدول الأخرى، حتى يستطيع الطالب أن يتحصل على جميع المعارف القانونية ويكون عضو هيئة قضائية ناجحا.

فالمعارف القانونية لها فروع كثيرة حيث يدرس الطلبة القانون الجنائي فمثلاً بقانون العقوبات والقوانين المكملة له، وقانون الاجراءات الجنائية، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، والقانون المدني وأيضاً قانون الأحوال الشخصية بالإضافة إلى المواد المستندة الأخرى كدراسة الحاسوب واللغة الانجليزية واللغة العربية وغيرها من المحاضرات التثقيفية.

وهذه السنة كانت استثنائية نظراً للأحداث التي حصلت لتحرير ليبيا، ولكن بفضل الله وتوفيقه تم السير على الخطة المنهجة لتدريس الطلبة وفق ما سبق ذكره.

ولا أخفيكم بأننا غير راضين بشكل تام عن النتائج، والمستوى كان أفضل من جيد، وكما ذكرنا سابقاً الفترة الزمنية كانت قصيرة وضعف التحصيل العلمي بالجامعات، وذلك لأن الخريجين يأتون من جامعات مختلفة، وهذه الجامعات تختلف فيها الدراسة من جامعة لأخرى، ويختلف فيها التحصيل العلمي من كلية لأخرى، فليبيا تنتشر في ربوعها عدد من كليات القانون.

وإلى جانب تدريس الطلبة الراغبين في العمل بالهيئات القضائية مرحلة التأهيل الاعدادي، فإن المعهد يتكفل بتدريب أعضاء الهيئات القضائية من قضاة وأعضاء نيابة وأعضاء إدارة قضايا وأعضاء إدارة المحاماة الشعبية وتدريب الموظفين والمحضرين ورؤساء الأقسام والشرطة القضائية وغيرهم، كما يقوم المعهد بجولات تدريبية بالانتقال إلى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في جميع أنحاء ليبيا ونظراً لأحداث هذا العام تعطلت هذه الجولات وعوّض عنها إجراء دورات تدريبية للقضاة فيما يتعلق بالانتخابات حيث عقدت (خمس) ورش عمل بالمعهد العالي للقضاة دُرب فيها ما لايزيد عن (300) قاض من مختلف أنحاء ليبيا على كيفية النظر في الفصل في الطعون الانتخابية باعتبارها تجربة جديدة على الشعب الليبي من جهة وعلى القضاء الليبي من جهة أخرى، وقد تم بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في ليبيا بالمساعدة في إحضار خبراء من الخارج من محكمة العدل الدولية ومن جنوب أفريقيا والاستفادة من تجربة «المغرب وأندونيسيا» وتجارب من دول افريقية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية وكيفية المصالحة وغيرها.

كما أقام المعهد عدداً من الدورات التي درب فيها أعضاء النيابة العامة على كيفية التحقيقات في القضايا المستحدثة وذلك لأن النظام السابق وطيلة (42 سنة) ارتكب من المآسي والجرائم ما لاتُعد ولا تحصى وبالتالي كان لزاما بأن يتم تدريب أعضاء النيابة العامة والقضاة على كيفية التعامل مع هذه الجرائم.

نطمح مستقبلاً أن يواكب القضاة في ليبيا (وهم أهل لذلك) جميع القوانين الصادرة التي تخدم الوطن وتخدم المواطن إن شاء الله تعالى.

ونحن على أتم الاستعداد للتعاون مع صحيفة العدالة لإظهار المرافق القضائية والتعريف بها حتى يكون المواطن الليبي على علم بما تقدمه المحاكم والنيابات والهيئات القضائية .. ولكم كل الشكر على الاهتمام في متابعة مختلف النشاطات الخاصة بالقطاع.

الاحتفالية

بدأت بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم ثم عُزف النشيد الوطني والقيت كلمات بهذه المناسبة سلمت بعد ذلك شهادات التخرج وكرم العشرة الأوائل، كما تخلل الحفل إلقاء بعض الأبيات الشعرية بالمناسبة من قبل بعض الطلبة.

الحضور كان حاشداً بين أعضاء ومستشارين والطلبة الخريجين والخريجات وأهاليهم) وقد ارتسمت على محياهم بوادر الفرح المشوبة بتعب (لذيذ) هو نتاج من سهر وجد.

فمانيل المطالب بالتمني•• ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

الإخوة الأعضاء والمستشارون (على اختلاف صفاتهم) شاركوا (أبناءهم وبناتهم) هذه الفرحة بكلمات فكانت كالآتي :

❖ كلمة وكيل وزارة العدل الأستاذ خليفة عاشور:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

السيد المستشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس المحكمة العليا الأستاذ كمال دهان.. السيد المستشار علي احميدة عاشور وزير العدل .. السيد المستشار فرج المعروف رئيس إدارة التفتيش.. السيد المستشار علي بكار مدير عام المعهد العالي للقضاء .. السادة المستشارين .. الاخوة القضاة.. نلتقي اليوم باخواننا وأبنائنا طلاب الدفعة التاسعة عشرة، هذه الدفعة التي وضعت على المحك في ظروف تاريخية وصعبة يعلم الله بها، ولكنهم قاوموا وكابدوا رفقة الأساتذة والمستشارين الأفاضل أكملوا المسيرة وافرحونا اليوم ونحن ندخل إلى هذه القاعة لنحتفل معهم وبهم بتخريجهم دماً جديداً لجهاز القضاء الليبي.

الأساتذة الأفاضل .. ليبيا اليوم تحررت وثمن الحرية كان باهظاً دماء، شهداء، ومفقودين، وجرحى، هذه التضحيات الكبيرة تضعنا جميعاً أمام مسؤولية تاريخية في أن نقدم لأرواح الشهداء والجرحى والمفقودين أكليلا من الزهور ليس بالترحم على أرواحهم في اللقاءات والمحافل فقط، وإنما بأن نرسل لهم رسالة صادقة وواضحة بأننا لم نخذلهم، وبأن أرواحهم ودماءهم وجروحهم ومعاناتهم لم ولن تضيع هدراً، بل إننا سنقدم لهم وطناً عزيزاً فأنتم اليوم بحضوركم هذا وفي هذه القاعة ترسمون هذه الصورة وتزفون إلى أرواح الشهداء وأمهاتهم وأبنائهم إلى الجرحى والمفقودين بأننا فعلاً سنبني ليبيا على أسس من العدالة وسيادة القانون لأن بناء ليبيا يحتاج لكل منا الى حبة عرق وقوة ساعد وعقل راجح.. فها أنتم اليوم تتخرجون بإذن الله تعالى وتدخلون الجهاز القضائي وكل التمنيات لكم بالتوفيق والنجاح، وأن تكونوا عوناً وسنداً لنا في الجهاز القضائي حتى نكمل المسيرة ونرسخ حقيقة لا قولاً مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء.. ولا يسعني إلا أن أقدم لكم تقديري وامتناني في كوني قد ساهمت بتدريس هذه الدفعة لهذا العام .. وها أنا أحظى بشرف حضور تخرجكم.

(أن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) والله أكبر

❖كلمة المستشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس المحكمة العليا الأستاذ كمال دهان :

بسم الله الرحمن الرحيم .. والصلاة والسلام على رسول الله .. الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر ..

معالي السيد المستشار على احميدة عاشور وزير العدل ، السيد خليفة عاشور وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية، سعادة النائب العام، السيد رئيس إدارة التفتيش القضائي، السادة القضاة مستشاري ورؤساء الإدارات بوزارة العدل ، أبنائي وبناتي من خريجي الدفعة التاسعة عشرة .. الضيوف الكرام .. السلام عليكم..

يسرني ويشرفني أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أن أحييكم ومن خلالكم أحيي أسرة المعهد العالي للقضاء مدير المعهد ولجنة الإدارة والأساتذة الطاقم الإداري.. على المجهودات المبذولة من أجل تقديم أداء أفضل لهذا المعهد، الذي نعتز به لما يقدمه من مهام، كما نحيي بهذه المناسبة وزارة العدل وعلى رأسها السيد الوزير ووكيله وكذلك الإدارات المعنية على ما بذلوه ويبذلونه من دعم ومساندة وخدمات جليلة لهذا المعهد ونأمل المزيد.

أيها السادة والسيدات لا شك بأن القضاء في كل أمة هو أعز مقدساتها، وهو الحصن الذين يحمي كل مواطن فيها من كل سوء يراد به في يومه وغده ومستقبله.

إن صلاح البلاد بصلاح قضائها، إن زملاءنا من أعضاء الهيئات القضائية لم يتخلوا أبان الحكم السابق عن دورهم الوطني في أحكامهم وقراراتهم، وذلك من خلال تفسير القواعد القانونية الظالمة التي كانت ضمن عديد من التشريعات، ولعل كثيراً من أحكام البراءة الصادرة في بعض القضايا السياسية خير دليل على يقظة القضاء وفطنته لما كان يحاك ويخطط لهذا الشعب المكافح حتى أن المشرع في ليبيا غدا يتعقب ما يصدر عن القضاء من أحكام ومبادئ ليقوم بتعديل تشريعاته حتى يفوت الفرص على القضاة ويسد أمامهم كل طريق للخير ولم يجد النظام السابق سبيلاً لتفادي هذا الموقف من القضاء إلا باللجوء إلى طريق المحاكم الاستثنائية واختراق القضاء بتعيين بعض الموالين له «وهم قلة والحمد لله» حتى يشوه مسيرته ويؤثروا في نزاهته، ولكن الله سلّم، فاستمر القضاء شامخاً حتى أذن الله بالخلاص بالقيام بهذه الثورة (ثورة 17 فبراير) التي أزالت عنه كل ما كان يعكر صفو شفافيته، وها هو الآن يسعى لتنظيم صفوفه وإزالة كل العوائق والعقبات التي تعترض طريقه أي كان نوعها ومصدرها، فيفتح صدره لكل مخلص واع مؤمن بقضية وطنه آخذاً في الاعتبار أنه (لايغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وأن قوة القاضي في عدالته، وأن استقلاله ينبثق من ذاته، وليس منة يضفيها عليه غيره، لذلك أيها الشباب والشابات أعضاء الدفعة التاسعة عشرة، وأنتم تتأهبون لتولي مناصب قضائية عليكم أعباء جمة، مكلفون بإحقاق الحق ونصرة المظلوم، والاقتصاص من الظالم، بكل تجرد، ولايكون ذلك إلا بنكران الذات، وخشية الله في السر والعلن، والبُعد كل البعد عن الشبهات، فمن يرى في نفسه القوة والعظمة فليتذكر أن الله أقوى واعظم وأقدر، ولعل من أفظع المكالب والمهالك أن تغلب الأهواء ونلهث وراء مصالح مادية لاحق لنا فيها ومراكز اجتماعية زائفة يفترض أن نعفو عنها، وعليكم أن تكونوا في مستوى المسؤولية لأن تصرفاتكم محسوبة عليكم، فارتقوا إلى مستوى مكانتكم الوظيفية في سيرتكم ومعاملتكم لزملائكم ورؤسائكم فالأضواء مسلطة عليكم من كل أبناء هذا البلد، لأن ليبيا اليوم ليست ليبيا الأمس، شتان بين الأمس واليوم.

إننا أيها السادة في المجلس الأعلى للقضاء نشعر كما يشعر كل مسؤول في هذه المرحلة الشاقة بجسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، فهناك عديد العقبات في الطريق نعمل على اجتيازها، ولانخشى في الحق لومة لائم، نعمل على بناء هذا القضاء بناء سليما من كل الجوانب، ومن أجل الاستجابة لنداء مجتمعنا المدني فلابد من ضرورة تطوير وإصلاح القضاء.

شكلنا لجنة وطنية لتطوير القضاء، مشكلة من بعض مستشاري المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابة العامة وإدارة القضايا والمحاماة الشعبية وإدارة القانون ومن بعض المحامين الخواص وأساتذة القانون في جامعاتنا الليبية باشرت عملها تهدف إلى وضع تصورات ومقترحات لكيفية بناء القضاء الليبي وتطويره واقتراح ما يمكن تعديله من تشريعات، ودور هذه اللجنة الاقتراح ووضع التوصيات فقط، ثم يترك الأمر للمجلس الأعلى للقضاء لتقييم تلك المقترحات وتقدير أهميتها، حصلت هذه التجربة في عدد من دول العالم منها اسبانيا والمغرب والجزائر.

Wondershare™

تأهيل الإعدادي للعام الدراسي 2011-2012

أبنائي وبناتي إن تعيينكم في الجهاز القضائي لن يتم عشوائياً بل تقوم إدارة التفتيش بوضع ضوابط فنية دقيقة وموضوعية شفافة يتم على ضوئها توزيعكم على الهيئات القضائية.

فيجب ألا تستهين بالعمل في أية إدارة ونسأل الله التوفيق بإذنه..

حفظ الله ليبيا من كل سوء والله أكبر.

❖كلمة المستشار وزير العدل «علي احميدة عاشور»

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين .. والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبينا الكريم.

أيها السادة الحضور بداية اسمحوا لي أن أتوجه إلى الله العلي القدير بالدعاء أن يرحم شهداءنا الأبرار الذين قدموا أرواحهم من أجل هذا الوطن العزيز، كما أسأله أن يشفي جرحانا ..

وبعد .. السادة الحضور أهنئ السادة الخريجين وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العلمية والعملية بالمجال القضائي، وأعبر عن شكري وتقديري للجهود التي بذلها مدير المعهد العالي للقضاء والأساتذة وكل العاملين به من أجل تخريج هذه الدفعة إضافة على أن المعهد لم يقتصر دوره على التخريج فقط بل تعدى ذلك لإجراء دورات تدريبية للعاملين في الجهاز القضائي القائمين بأعمالهم لإنماء معلوماتهم والرفع من كفاءتهم.

السادة الحضور يسعدني في هذا اليوم أن نحتفل معكم بتخريج الدفعة التاسعة عشرة من المعهد العالي للقضاء في عهد ثورة 17 فبراير ثورة الحق والعدل، أنتم أيها الخريجون اليوم صفوة شباب البلاد التي هي بحاجة ماسة إليكم لسيادة القانون ليعم الأمن والاستقرار ربوع بلادنا، ولتقوم وتنهض ونلحق بركب الدول المتقدمة.

ها أنتم اليوم تشرق بكم شمس الحياة العملية المنظمة لمهنة سامية بعد أن شملكم المعهد العالي للقضاء برعايته وسقاكم من فيض علومه ومعارفه لمواجهة الغد متسلحين بالخلق والعلم مؤمنين بقيمة الواجب في التصدي للبغي والظلم الذي كان سائداً في العهد السابق لايثنيكم عن ذلك أذى أو ضرر، ونحثكم بأن تجعلوا انضباطكم واقعاً يستشعر به الجميع وأن تكونوا نماذج فعالة في هذا الوطن.. حيث إن مهمتكم تقوم على إنفاذ القوانين وتحقيق العدل بين المواطنين وهي من أهم الأهداف التي تؤدي إلى استقرار الأمن ونشر الطمأنينة بين الناس، وهذا يحتاج منكم إلى بذل وتكاثف الجهود والعمل بكل جد ومثابرة لصون الحقوق والحريات لإعطاء كل ذي حق حقه.

فأنتم اليوم رجال وأبطال ثورة (17 فبراير) التي أضافت صفحة ناصعة للتاريخ بأمجاد ثورتكم وأنه ليس هناك من شك ستكون أوفر حظاً من الأجيال الماضية، وذلك بالتقدم نحو غد أفضل ومستقبل مشرق بإذن الله تعالى، لتتساوى الفرص ولينعم الشعب بخيرات بلاده في مجتمع الكرامة والحرية.. ندعو الله العلي القدير أن يوفق الجميع والسلام عليكم.

❖كلمة المستشار مدير إدارة التفتيش القضائي السيد «فرج أحمد المعروف»

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم

والمجد والخلود لشهداء ثورة 17 فبراير الذين قدموا أرواحهم الطاهرة ودماءهم الزكية قربانا لهذا الوطن دون أن يدور بخلدهم الحصول على مآرب أو السعي لمنصب أو جاه بل كان جهادهم خالصا من أجل حرية الوطن وكرامة أبنائه فنسأل الله أن يتقبلهم برحمته.

حضرة السادة معالي المستشار كمال دهان رئيس المجلس الأعلى للقضاء معالي المستشار علي احميدة عاشور وزير العدل معالي المستشار عبدالعزيز الحصادي النائب العام، الأستاذ خليفة عاشور وكيل وزارة العدل السيد محامي عام طرابلس، السادة الحضور ، السادة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد دون تخصيص، السيد مدير المعهد العالي للقضاء الاخوة الطلبة الخريجون.

حضرات الحضور الكرام .. السلام عليكم

اسمحوا لي بداية أن أتقدم باسمي واسم أعضاء إدارة التفتيش على الهيئات القضائية تلك الإدارة العريقة التي تحرص دوماً على علو شأن القضاء ورفعته، ولأن تكون جميع تصرفات أعضائه تطبق بشكل سليم للقانون، أن أتقدم بخالص التهنئة إلى أبنائنا وبناتنا خريجي وخريجات الدفعة التاسعة عشرة ، هذه الدفعة الأولى في العهد الجديد، الذي نأمل أن يكون عهد عدل ومساواة وأن تكون فيه للقانون صولته ولتحق زمنه.. إني أبارك لكم أيها الأبناء قطاف ثمار جهد وسعي متواصل من أجل تحصيل علمي والذي أهلكم لتكونوا أعضاء عاملين ضمن أعضاء الهيئات القضائية التي نفتخر بالانتماء إليها ومبعث هذا الفخر ما نراه في وظائف الهيئات القضائية على مختلف شعبها ، من صيانة حقوق الأفراد وحرياتهم وأموالهم وأغراضهم ومتى أدركنا مكانة وجسامة ذلك في المجتمع تعين علينا أن ندرك حجم المسؤوليات والأعباء التي ينبغي عليكم أيها الخريجون القيام بها.

فالوظيفة القضائية وما يختلط بها من وظائف مساعدة تسمى بالقضاء الواقف، ليست مجرد عمل يومي يقوم به أي موظف عام ينتهي بانتهاء دوام يومه، وإنما هي مسؤولية كبرى ورسالة سامية، قد أضطلع بها منذ القدم علية القوم وأشرافهم وعلى مر العصور، وما سيركم على الطريق نفسه وعلمكم ما ينتظركم من أعباء ومسؤوليات سواء من أصبح منكم في سلك النيابة العامة مؤتمناً على حريات الأفراد أو في الأعمال المختلفة وسواء على المال العام بإدارة القضايا أو الدفاع عن الأفراد وأموالهم وحقوقهم بإدارة المحاماة الشعبية وكلها وظائف لا تقل من شأنها ولا من أهميتها في خدمة العدالة، وإظهار الحق والذود عن الحقوق العامة والخاصة، وهو ما يتطلب منكم جميعاً ومهما كانت الوظيفة التي ستنسبون لها والتي أباركها لكم مقدماً.. أن تعدوا لها عدتها وتلبسوا لها ثوبها وبالسعي المتواصل للحصول على أعلى مستوى من الثقافة القانونية حتى يتوافر فيكم جانب الكفاءة وحتى يصبح المرء كفؤاً في هذه الوظيفة أدرك معنى العدل والمساواة بين الناس، ونشأت في ضميره الرغبة لإحقاق الحق ونصرة المظلوم، ومخافة الله عز وجل، والحفاظ على حقوق الغير.

والإنسان بطبعه خلق حريص كل الحرص على الذود عن حقوقه الطبيعية التي منحها له الخالق دون منة من أحد، من حرية وكرامة واعتبار وشرف، فعلينا أن نتفهم مدى حساسية هذه الحقوق في وجدان افراد المجتمع ونفوسهم ومن ثم علينا أن نلم بثقافة المهنة وعليكم دائماً التحلي بالأخلاق الفاضلة، وكمال الأدب والمحافظة دوماً على المظهر اللائق لما يضفي على المرء المهابة والاحترام ، ولقد ورثنا من غيرنا قيماً وتقاليد كانت عرفاً راسخاً لأعضاء الهيئة القضائية منذ القدم، تجسدت في معان نبيلة سامية وأضافت على أعضاء الهيئة القضائية المهابة والاحترام بما مكنهم من أداء واجباتهم على أكمل وجه وأعانهم على ذلك ثقة المجتمع في سلوكهم وتصرفاتهم، وضمائر قوامها حب العدل ومخافة الله.

واعلموا أيها الاخوة أن أي فرد منكم بمجرد ما أن تسند إليه مهام الوظيفة حتى يصبح محط أنظار الناس الذين أكبر همهم مراقبة السلوك والتصرفات وهو ما ينبغي التفطن له والحذر منه وتعويد النفس منذ الآن على السير على نهج سليم، وترك أي تصرفات لاتليق حتى ولو كنتم ترونها صغائر فهي في نظر الغير ستصبح كبائر، ولذا فلتراقبوا أنفسكم قبل أن يراقبكم الآخرون ولتحاسبوا ذاتكم قبل أن تحاسبوا، واعلموا أن الوظيفة مهما كانت وطال أمد البقاء فيها فهي إلى زوال، والمحاسبة قادمة لا محالة، إن لم تكن في الدنيا فهي في الآخرة، واحرصوا أيها الاخوة على تأمين لقمة عيشكم من خلال الكسب المشروع، وابذلوا في سبيل ذلك كل الجهد الذي يضمن لكم حلالاً وحلاوة تلك اللقمة، ولايكون ذلك إلا بإتقان العمل والتفاني في أدائه على أكمل وجه، ولتكن في نفس كل واحد منكم من خلال الوظيفة التي ينتسب إليها الرغبة في إظهار الحق، وليكن كل منكم معتزاً بذاته، ولايحد من عزيمته هوان غيره، حتى ولو كان سابقاً له أو أقدم منه في مجال عمله، ولا تأثير الرؤساء أو الخوف من نفوذهم، ما دام يرى أنه محق وأنه على صواب.

واعلموا أيها الاخوة الخريجون والخريجات أنه منذ عقود ماضية يضاف الى سلك الوظيفة التي تتهيؤون إلى الانخراط فيها العشرات من حملة الشهادة أمثالكم فمنهم من شق طريقه بنجاح واخلاص لوطنه ودينه ومجتمعه فنال رضى الله عز وجل في الأخرة وحسن الثناء والاحترام في الدنيا، ومنهم من تعثرت به مطيته وأضل سواء السبيل خسر ذاته وباء بغضب من الله، وأن العمل في الوظيفة القضائية رزق في الدنيا وعبادة في الأخرة فكونوا وفقكم الله أعضاء صالحين على الهدي وعلى تقوى الله عز وجل واحترام القانون مع التحصن بالعلم والأخلاق الفاضلة.

ولا يفوتني بأن أتقدم بجزيل الشكر إلى أولئك الرجال المخلصين الذين بذلوا الجهد وانفقوا الوقت في هذا المعهد لتدريسكم وتدريبكم من أعضاء هيئة التدريس دون تخصيص، وأن أشكر الأستاذ «علي سعد بكار» مدير عام المعهد العالي للقضاء والمستشار فرج المحمودي مدير إدارة التأهيل وجميع من ساهم في العملية التعليمية فلهم مني كل الشكر وجزاهم الله كل خير والسلام عليكم.

❖ كلمة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد ألقاها المستشار إبراهيم ابشية :

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده..

السادة معالي المستشار رئيس المحكمة العليا رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار وزير العدل .. المستشار رئيس إدارة التفتيش القضائي.. المستشار النائب العام.. الأستاذ وكيل وزارة العدل.. المستشار مدير المعهد العالي للقضاء السيدات والسادة الحضور .. أبنائي منتسبي الدفعة التاسعة عشرة .. إنه لمن دواعي البهجة والسرور أن نجتمع اليوم في هذه القلعة الراسخة لنحتفل بتخريج عدد من الشباب بعد أن تلقوا العلم المناسب والتدريب والتأهيل على أيدي فئة من الخبراء في مجال القضاء والعدل، ونذكر بأن هذه أمانة كبيرة وعظيمة نأت وأشفقت من حملها السماوات والأرض فكان أن قدر الله للإنسان حملها، يقول سبحانه وتعالى :(إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقنا منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا).. ولكن ما يخفف عنا حملها وثقل المسؤولية فيها ويبعث الأمل في نفوسنا أن (عدل ساعة خير من عبادة سبعين عاماً) فما بالك بمن يهب عمره لأداء هذه المهمة السامية.

السيدات والسادة الحضور حق لهذه المجموعة أن تفخر بأنها أول دفعة تتلقى المعرفة والتأهيل المناسب بعد قيام ثورة 17 فبراير وقد عاشت أفكارها وأهدافها وسيتبؤون أماكنهم قريباً في محراب العدالة، في عهد تسوده الحرية واستقلال القضاء وسيادة القانون إن شاء الله.

في الختام أبناءنا ندعوهم إلى أخذ الأمانة بحقها ورفع راية العدل والقانون عالياً ولاتخافون في الله لومة لائم لينعم الوطن بالسلام والأمان، أعانكم الله على ذلك وحفظ الله ليبيا .. وعاشت ليبيا حرة أبية.

❖كلمة الخريجين ألقتها الخريجة «وفاء حسين مختار»:

بسم الله الرحمن الرحيم .. والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن طلبة المعهد العالي للقضاء الدفعة التاسعة عشرة نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان الصادق والامتنان الكافي إلى الأستاذ مدير المعهد العالي للقضاء والقائمين على العملية التعليمية للمعهد إدارة وموظفين بإدارة التأهيل والمكتبة والعين الساهرة على الأمن بالمعهد والعاملين بالمطعم والأساتذة الأجلاء وذلك لما بذلوه من جهة في سبيل الرقي والنهوض بالجهاز القضائي من خلال صنع الكوادر القضائية وإيصالها لبر الأمان التي تتعهد أمام حضرتكم بأنها ستخلص الضمير في عملها وتخشى الله في كل تصرفاتها وأفعالها ونحن نعيش أصداء ثورة 17 فبراير والتغيرات الحاصلة في جميع مناحي الحياة أتقدم لكم بأحر التهاني والتبريكات راجين من الله العلي القدير التوفيق والنجاح والسداد وأن يلبسكم ثوب الصحة والعافية والهناء.

أيها الأساتذة الأجلاء والاخوة الحضور اطلب الله أن يوفق زملاءنا في الحياة العملية، والشكر كل الشكر لكل يد حرة حملت المعول أو البندقية أو القلم في سبيل غد مشرق وعزيز وفي سبيل ليبيا قوية تآمر بالمعروف وتنهى عن الفحشاء والمنكر ولكم كل الحب .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توالت بعد ذلك الكلمات وكانت لحظة الحسم وجني الثمار ووزعت الشهادات على مستحقيها وسط زغاريد الأهل ..

لقد تقدم للامتحانات 157 طالباً وطالبة، نجح منهم 151، منهم (9) امتياز 117 بتقدير جيد جداً، و25 بتقدير مقبول .

❖ أما أسماء الطلبة العشرة الأوائل فكانت كالآتي:

- الطالب «سعد خليفة امحمد» الترتيب الأول.
- الطالبة «وديعة لطفي الأخضر» الترتيب الثاني
- الطالب «جلال عمر بوشعالة» الترتيب الثالث
- الطالب « أحمد معيتيق عبدالخالق» الترتيب الرابع
- الطالب «علي حسن السويحلي» الترتيب الخامس
- الطالب «بشير عبدالحميد البرعصي» الترتيب السادس

الطالب «حامد ابراهيم محمد» الترتيب السابع

الطالبة «وفاء حسين مختار» الترتيب الثامن

الطالب «محمد أبوعجيلة المجدوب» الترتيب التاسع

الطالبة «ثريا الطيب حنيش» الترتيب العاشر.

هذا وقد تم أيضاً تكريم الموظفين من داخل المعهد، الذين ساهموا في إنجاح هذا العام الدراسي وسط هذه الظروف.

كما قدمت شهادات التقدير لكل من المستشار كمال دهان والسيد وزير العدل علي احميدة عاشور والسيد خليفة عاشور والمستشار عبدالعزيز الحصادي والمستشار أحمد فرج معروف.

ومن وسط المهنئين والمتبادلين للتهاني (خطفنا للحظات) أحد الخريجات في جس لنبضها بعد (جرعة الفرح بالنجاح).

❖وديعة لطفي الأخضر .. الترتيب الثاني على الدفعة:

في الحقيقة الفرحة لا توصف، والكلمات تعجز عن التعبير والمشاعر مختلطة من الفرح، خصوصاً وإني قد تحصلت في الفصل الدراسي الأول على الترتيب الثالث والآن أحتل الترتيب الثاني وكل ذلك بفضل الله وحمده ومن قام بإعطائنا وتدريسنا هم نخبة من الأساتذة القانونيين الأكفاء وكانوا بكل صراحة ودون مبالغة يبسطون المعلومة مهما كانت للطالب حتى يستطيع أن يستوعبها، ولم يبخلوا عنا بأي معلومة على الاطلاق، وجهودهم والحمد لله كانت واضحة، ابتداءً من مدير المعهد العالي للقضاء الأستاذ علي بكار الذي كان يدرسنا مادة الصياغة القانونية ومواد أخرى، أيضاً الأستاذ فرج المحمودي مدير إدارة المعهد كان دائم التواصل معنا، وكانوا دائماً إلى جانبنا خصوصاً لما مررنا به من ظروف صعبة خلال الأحداث فهناك من لم يتمكن من الوصول للمعهد فقاموا بضم عدد من الطلاب للقسم الداخلي وسهروا على رعايتهم، وتوفير الأمن والأمان لهم.

ومن أكبر طموحاتي هي استقلال القضاء وقيام دولة القانون، فليبيا تتمتع بقضاء نزيه وعادل ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه خلال النظام السابق كانت هناك بعض التجاوزات من بعض القضاة ووكلاء النيابة وما شابه ذلك وهذا ما سيدفعنا قدماً للتغلب على مثل هذه التجاوزات وإقامة دولة القانون.

❖ الخريج «غيث سالم غيث»:

كل التحايا والامتنان لمن ساهم في وصولنا لبر الأمان ولو بكلمة تشجيعية.. والتحايا كل التحايا للأساتذة الأفاضل الذين نأمل أن نصل نحن (باعتبارنا خريجين وعلى بداية الطريق) لمكانتهم ورفعتهم فلقد كانوا خير عون لنا، خصوصاً وأننا خلال هذه السنة (الاستثنائية) التي مررنا فيها بـ(أحداث التحرير) كانت الضغوطات كبيرة والفترة الزمنية بسيطة جداً، ولكن بحمد الله وفضله ومثابرة زملائي وزميلاتي ومساعدة أعضاء هيئة التدريس وعلى رأسهم الأستاذ علي بكار استطعنا اجتياز هذه السنة الدراسية بنجاح.. فنحن في هذه المرحلة بحاجة للنهوض بالقضاء والقانون الذي هو أساس أي دولة تسعى لتكون دولة قانون.. وسنسعى بإذن الله إلى تطبيق مبادئ العدل والمساواة فعلاً لا قولاً.

الخاتمة

هكذا كانت الاحتفالية أمان وتبريكات والسعي كل السعي لإقامة دولة القانون بدماء جديدة نقية لاتعرف الزيف أو الرياء، فهل تستطيع كسب الرهان (في الحق)

wondershare™

أثناء التفتيش و ضبط مواد مخدرة في سجن عين زارة :-

مشادات بين النزلاء ورجال الشرطة كادت أن تتحول لحالة تمرد

أحمد بوكراع يدعو المنظمات الحقوقية الحضورللسجن للاطلاع على مجريات التحقيق

العدالة

في إطار حرص إدارة سجن عين زارة الرئيس الذي يضم قرابة ألف نزيل بتهم مختلفة بعدم تسريب الأشياء الممنوع تداولها بين النزلاء حسب قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل قام السيد «محمد النعمي» مدير السجن بتشكيل فريق عمل للتفتيش المفاجيء في قواطع السجن تم خلالها ضبط عدد كبير من الأشياء المحظورة متمثلة في قطع من مادة الحشيش المخدّر وحبوب الهلوسة وأسلحة بيضاء.. وفي تصريح للصحيفة قال «أحمد بوكراع» مدير مكتب العلاقات بالسجن أثناء الضبط والمصادرة قام النزلاء بإثارة زوبعة داخل القواطع لخلق تمرد داخله وهذا ما يحصل من حين لآخر وتتم السيطرة عليه بالطرق القانونية .. مؤكداً حصول مشادات بين النزلاء وأعضاء الجهاز أثناء منع حالة التمرد وبعد السيطرة على الموقف تم فتح محضر جمع استدلالات بالواقعة لمعرفة الطريقة التي تمت بها تسريب المحظورات ومن ساعد في عملية التهريب منوّهاً لو أثبتت التحقيقات أن عملية تسريب تمت بغض طرف مقصود من قبل الحراس فإنهم سوف يعرضون أنفسهم للمساءلة القانونية.

ودعا «بوكراع» عبر صحيفة «العدالة» المنظمات الحقوقية ضرورة الحضور إلى مقر السجن للإطلاع على مجريات التحقيق والتأكد من الإجراءات التي أتخذت حيال حالة التمرد التي كادت أن تحصل.

يذكر أن سجن عين زارة كان قد وقعت فيه حالة تمرد منذ شهرين من قبل السجناء الموقوفين من أزلام النظام السابق بسبب إحتجاجهم على تأخر عمليات التحقيق معهم من قبل النيابة المختصة وفضت بالطرق القانونية دون أن تسفر عن ضحايا بما يتماشى والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أعضاء رابطة المتضررين من القانون رقم 4 وقرار الزحف الباطل يعتصمون أمام المجلس الانتقالي

- رئيس الرابطة يقول :-

نعمل على استرجاع أملاك الليبيين المغتصبة بالطرق القانونية

العدالة

احتشد المئات من أعضاء رابطة الملاك المتضرّرين من النظام السابق أمام مقر المجلس الانتقالي في طرابلس الذين توافدوا من كل مناطق ليبيا مؤخراً مطالبين المجلس والحكومة التسريع في إصدار التشريعات اللازمة لإلغاء القانون رقم (4)وصياغة قانون بديلاً عنه يخدمهم من أجل استرداد أملاكهم المغتصبة التي سبق وأن شكل مجلس الوزراء لجنة للنظر فيها برئاسة وزير العدل منذ أشهر التي لم تقدم نتيجته حتى الآن حسب قول المعتصمين.

وأشاروا في بيانهم الذي أصدروه بأن المجلس والحكومة قاما بإلغاء القوانين التي تهمهما وغضا الطرف عن القوانين التي سنها القذافي ضد المواطنين في السابق ومازالوا يعانون منها حتى الآن موضحين بأن الثورة لم تستكمل أهدافها المنشودة بعد طالما لم تقف إلى جانبهم من أجل استرداد أملاكهم المغتصبة والمنّهوبة حيث قرروا وقفة اعتصام في اجتماعهم المهم الذي عقدوه مؤخراً في قاعة الشهداء (الشعب سابقاً) بضرورة ايصال أصواتهم للمسؤولين في الدولة من أجل الاستماع لمطالبهم الشرعية.

يذكر أن مجلس الوزراء كان قد قرّر في اجتماعه السابع عشر الموافقة على إعادة تشكيل لجنة التعويضات المشكلة بموجب قرار «اللجنة الشعبية العامة سابقاً» رقم (250) لسنة 2008م بمراعاة استبدال مندوب عما كان يُسمى بمؤسسة القذافي للتنمية (سابقاً) بمندوب عن رابطة المتضرّرين عن الأملاك المصادرة من قبل النظام السابق.

وفي تصريح لصحيفة «العدالة» قال رئيس الرابطة د. شاكر بن دخيل: قرار اعتماد الرابطة من قبل مجلس الوزارء فرح به أعضاء الرابطة فرحاً كبيراً جداً فطالما انتظروه وطالبوا فيه السيد رئيس الحكومة د.عبدالرحيم الكيب من خلال المذكرات التي قدمت له ضرورة أن تكون الرابطة عضواً فاعلاً في هذه اللجان وليس دور المراقب لتساهم في وضع النظم والمعايير والإجراءات الإدارية بما يخدم مصلحة المالك المتضرر.

وأشار «بن دخيل» إلى أن الرابطة حديثة الولادة وأسسها المتضررون من قرار الزحف الظالم اذي ابتدعه القذافي عام 1978لمصادرة أملاك الليبيين موضحاً بأن فكرة التأسيس كانت تراوده منذ سنوات عندما كان في المهجر بأمريكا من أجل العمل على استرجاع أملاك الليبيين المغتصبة بالطرق القانونية بعيداً عن العنف لافتاً إلى أنه بينما كان في تونس أثناء الثورة بدأ في عملية التأسيس رفقة عدد من المتضررين وبعد تحرير ليبيا تم الاتفاق على إشهار الرابطة بالإعلان عنها في «الفيس بوك» التي وجدت اقبالاً وترحيباً غير عادي من كل المتضررين إلى أن وصل عدد منتسبيها إلى أكثر من 3000 آلاف منتسب ولديها فروع في جميع أنحاء ليبيا مشيراً بأن يصل عدد المنتسبين إلى أكثر من 25 ألف وهم المتضررون من قرار الزحف على أملاكهم في مختلف المجالات من مساكن ومصانع وشركات وغيرها من خلال مؤامرة لسلب أملاك الليبيين وضرب الحركة الاقتصادية وخلق فتنة بينهم .. كما أوضح بأن الرابطة منذ الإعلان عنها وتأسيسها حققت عديد المنجزات من خلال ضم منتسبيها في جسم واحد ليكونوا قوة ضاغطة باعتبارهم أصحاب حقوق وتذوقوا الأمرين من شدة القهر والغربة والحرمان من أملاكهم طيلة السنوات الماضية .

الإدارة القانونية بالمفوضية تتابع وترصد من أجل نزاهة الانتخابات

تعد الإدارة القانونية بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات الجهة المعنية بالإشراف على نزاهة وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام بداية من النصوص الواردة في القانون رقم (4) واللوائح التنفيذية وكذلك القانون رقم (3) بالإضافة إلى بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالعقود منها أوالتي تنظم علاقة المفوضية مع الجهات الأخرى.

كما يتولى عديد المستشارين والإداريين التابعين للإدارة بإعداد ومراجعة اللوائح والقرارات وكذلك الأدلة بداية من دليل الناخبين وحتى دليل إجراءات الفرز الذي سيصدر قريبا.

صحيفة العدالة حاورت د. سالم محمد الشويرف مدير مكتب الشؤون القانونية بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات للوقوف على تفاصيل أوفى حول طبيعة دور الإدارة القانونية .

- ما هو القانون رقم(4)

يختص القانون رقم 4 بتفاصيل نوعية الانتخاب والمشروع الوحيد لها هو المجلس النتقالي المؤقت لاختيار نوع من الانتخابات وهو مزج بين الانتخابات يسمى نظام الأغلبية ونوع آخر هو نظام القائمة حيث ان نظام الأغلبية يكون فيه الاختيار 120 عضوا من أصل 200 عضو بالمؤتمر الوطني العام وكذلك 80 عضوا بنظام القائمة النسبية .

ونتحدث بتفاصيل أكثر بخصوص 120 يتم اختيارهم وفق الأغلبية في الدوائر التي جاء فيها نظام فردي لان عديد الدوائر يوجد بها هذا النظام الفردي وبعضها يكون نظام قائمة فقط- كيف ؟ لنفرض ان إحدى الدوائر مثلا غريان لها ثلاثة مقاعد وفق النظام الفردي وتقدم 20 مرشحا للتنافس على هذه المقاعد الثلاثة .

- كيف سيتم الاختيار في مثل هذه الحالة ؟

نظام الأغلبية يعني الأكثر أصواتهم الذين سيفزون بالمقاعد الثلاثة ثم تصويت في مدينة غريان 60000 ألف صوت أو ناخب ولنضع نسبة مثلا المرشح الأول تحصل على 10000 صوت والمرشح الثاني تحصل على 9000 صوت والمرشح الثالث تحصل على 8000 صوت وهكذا الى اخر مرشح بالقائمة والذي تحصل على صوت واحد فقط .

في هذه الحالة يكون نصيب المرشحين الثلاث الذين تحصوا على أعلى الاصوات هم الفائزون بالمقاعد في مدينة غريان وهذا النظام يسمى الصوت الواحد لغير المتحول ويقصد به ان الناخب لا يملك إلا صواتاً واحدا فقط بمعنى أن له الحق في اختيار مرشح واحد وهذا النظام يطلق عليه نظام الأغلبية أو النظام الفردي وبالمقابل نجد النظام الآخر وهو نظام القائمة النسبية وهذا النظام يخضع لعدة شروط لابد ان يكون الترشيح عن طريق كيان أو حزب أو ائتلاف سياسي .

ومن حقهم الدخول بقائمة تضم 11 مرشحا وتبدأ هذه القائمة برجل وامرأة ورجل وهكذا. ولنفرض ان هذه القائمة احتلت القائمة للتحالف او لحزب كيان سياسي في هذه الحالة يشترط ان تبدأ هذه القائمة بامرأة أو رجل او تبادل بينهما أي أن مشاركة المرأة في القوائم وفق نظام القائمة أو عمومي رجل إمرأة او امرأة ورجل إذا كانت القائمة الثانية التي تقدم بها الكيان كل كيان له الحق في تقديم قائمتين أساسية وقائمة بديلة أو احتياط .

- كيفية احتساب الأصوات؟

وفق نظام القائمة لنأخذ مثلا مدينة بنغازي لديها 112 مقعدا و20 كيانا سياسيا كل كيان قدم قائمة تشمل 11 شخصا ونفترض ان الانتخابات في هذه الدائرة شارك فيها 200000 الف ناخب هنا يتم حساب النسبة التى تحصل عليها هذا الكيان من عدد الناخبين على عدد الكراسي ومن ثم نتحصل على النسبة الافتراضية لكل مقعد مثلا 200 تقسيم 11 يكون الناتج 14000 صوت أي كل مقعد يساويه 14000 صوت ونجد ان أول قائمة تحصلت على 30 ألف صوت والقائمة التي تليها تحصلت على 20 الف صوت والتالية 13 ألف صوت وهكذا تتازلي إلى آخر القائمة والتى تحصلت على 500 صوت والنتائج تكون ان عدد هذه الأصوات توازي عدد الناخبين القائمة الأولى والتى تحصلت على أعلى أصوات في هذه الحالة إذا تم احتساب ان لكل مقعد لابد ان يصل 13 ألف صوت هذا العدد الصحيح الذي يوازي المقعد في هذه يتم تقسيم العد 30 على 13 الناتج 26 ألف صوت نجد أن 4 آلاف صوت ضمن البواقي إذا القائمة الأولى قد تحصلت على مقعدين لان النتيجة تحصلها على 13 الف صوت مرتين نأتي للقائمة والمتحصلة على 20 الف تتحصل على مقعد واحد بالإضافة إلى البواقي وهي 7 الاف صوت وهكذا يتم ترتيب الأصوات بعد الانتهاء من هذا المسألة الحسابية تأتي مسألة اخرى القائمة الأولى بدأت برجل وامرأة وتحصلت على مقعدين هنا يكون للفوز الرجل ثم المرأة وفق الترتيب الذي تم تقديمه من قبل الكيان وتم اعتمادها من المفوضية وان تبدأ بامرأة ثم رجل وهنا نأخذ مسألة الأسبقية في القائمة وتصنف حسب الترتيب بعد الانتهاء من العملية وجدنا مقعدا فارغا أو مقعدين هنا يتم حسب عدد الأصوات الصحيحة والرجوع الى اكبر البواقي السابقة للكيانات ونجد القائمة الأولى بحوزتها 4 آلاف صوت والقائمة الثانية بحوزتها 7 آلاف صوت والقائمة الثالثة تملك 5 الاف صوت الخ ...إذا أكبر البواقي في هذه القائمة 7 آلاف صوت هنا يكون من حق القائمة الثانية التحصل على مقعد ثان نتيجة لأكبر البواقي .

- هنا يأتي الفرق بين نظام الأغلبية ونظام القائمة النسبية المغلقة .

عملية الفرز؟

وبالنسبة عملية الفرز تستكمل الآن الإجراءات إعدادها وبصورة أولية تمر عملية الفرز بعدة مراحل أول مرحلة هي الفرز والعد وتكون داخل المحطة نفسها أي بمجرد الانتهاء من عملية الاقتراع وفي نفس اليوم تقوم لجنة المحطة وموظفيها بفرز وعد الأصوات الصحيحة.

– ماذا تعني بكلمة صحيحة ؟

هناك أصوات غير صحيحة يتم أثناء عملية العد والفرز استبعادها وإلغاؤها فعلي سبيل المثال ناخب أدلى بصوته بدون ان يضع إشارة لاسم المرشح بمعنى قدم ورقة فارغة كذلك هناك ما يطلق عليه ورقة معدومة أو مشوهة .

ورقة تم فيها ترشيح مرشحين وهنا يمكننا معرفة لمن أدلى الناخب بصوته . ورقة كتبت عليها بعض العبارات خارج المحدود وهذه الأوراق جميعها ملغاة ولا تحسب أثناء العد الأصوات الصحيحة والتى يتم عدها بحضور المراقبين سوى أكانوا محليين أو دوليين وكذلك الإعلاميين المحليين والدوليين ووكلاء المرشحين وكل مرشح ينوبه وكيل في كل محطة وجميعهم يراقبون عملية العد والفوز بعد الانتهاء من هذه العملية يتم كتابة تقرير بالنتائج وإحالته لمدير المركز الاقتراع الذي بدوره يقوم بتجميع جميع النتائج ثم يقوم بإحالتها الى الدائرة وهي بدورها تحيلها الى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتقوم المفوضية ومقرها طرابلس بتجهيز مركز خاص بالإحصاء والفرز منظومة معلوماتية وهي الآن جاهزة لإدخال البيانات لجميع المرشحين والأصوات وبعد كل هذا يتم اعلان النتائج .

اوراق الاقتراع هل يتم إعدامها؟

لا يتم التحفظ على جميع الأوراق في المحطة التي تم فيها الاقتراع ويقوم الموظف المختص بإرجاع جميع أوراق الاقتراع الى الصندوق وإغلاقه بأربعة أقفال مرقمة وتسجل الأرقام وتحفظ في محطة الاقتراع وذلك تفاديا لأي عملية تزوير أو تشكيك ويبقي الصندوق تحت حراسة رجال الأمن ويبقى هناك حتى الاعلان النهائي للنتائج .

– هل للمرشح فرصة للطعن ؟

نعم تقوم المفوضية بالإعلان المبدئي للنتائج وتنتظر مدة زمنية محددة لا تقل عن أسبوعين لتقديم الطعون من قبل المرشحين وهنا يتم التوجه للمحكمة وتقديم مذكرة الطعن وبعد النظر في مسألة الطعن وبعد النظر في المذكرة فإذا تم قبولها من المحكمة في هذه الحالة يتم إعادة النظر في موضوع الطعن وفي حالة الانتهاء من تقديم الطعون كافة أو لم يقدم أي طعن من قبل أي مرشح يتم اعلان النتائج النهائية وتعتبر معتمدة.

ويجب ملاحظة ان كل مرحلة محددة بفترة زمنية مثلا برنامج الدعاية

– وحددت للوقف على الحسابات وآلية الصرف لهذه الأموال

– **وهل الأموال التى تم إيداعها أموال داخلية أو دعم خارجي ؟**

- أهم شروط الحملة الدعائية ؟

يجب على المرشح فتح حساب تودع فيه الأموال التي سيتم تحديدها من قبل المفوضية سقف معين لا يتم تجاوزه وفترة زمنية للحملة الدعائية كما يوجد مراقبون على عملية الصرف وأي عمل يقوم به خارج هذا الحساب لن يقبل ولابد أن يكون المصدر غير خارجي ولكن ان تم اكتشافه انه يمول خارجياً سيتم استبعاده بالإضافة للدعاية في الجهات الخارجية مسموح للاعلام المحلي الحكومي والخاص فقط كما توجد بعض الشروط الأخرى منها ألا تكون دعوته تحمل ما يثير العصبية الجهوية والقبلية العنصرية ازدراء الغير السب والشتم في جميع هذا الحالات سيتم استبعاده من قائمة الترشيح أيضا استخدام المساجد أو من أمام المسجد وكذلك داخل المدارس والجامعات والأماكن العامة والمؤسسات الحكومية سواء أكان عاملا بها أم لا كما يمنع وضع الصور والملصقات الخاصة بالدعاية للمرشح داخل الأماكن العامة حتى أماكن نشر الملصقات سيتم تحديدها من قبل المفوضية والمرشح ملزم بإزالة هذه الملصقات مباشرة وعدم إزالتها سيعرضه للمساءلة القانونية في لائحة الترشيح .

كلمة أخيرة

ما نصبو إليه في الأساس والذي نتمناه من كل مرشح هو أتباع القواعد والقوانين الصادرة عن المفوضية حتى لا تضطر المفوضية لاستبعاده .

والسؤال المطروح إذا لم يلتزم المرشح بالقوانين واللوائح كيف نثق به أن يكون مشرعا للدولة ولبناء دولة القانون فذلك لم يحترم القانون كيف سأعطيه الثقة ليصنع القانون من أن يصنع القانون لابد أن يحترمه ويطبقه أولا.

wondershare™

العدالة

شعبان
1433هـ الموافق
يوليو 2012 م

الحرس البلدي يقفل عدداً من مذابح الدواجن

العدالة –

تمكن منتسبو كتيبة ثوار الحرس البلدي بالتعاون مع أعضاء الجهاز بالمراكز التابعة لفرع طرابلس من قفل عدد ثلاثة محال لذبح دواجن في منطقة عين زارة بالشمع الأحمر وإحالة أصحابها والعاملين بها من العمالة الوافدة للنيابة المختصة لمخالفتهم الشروط الصحية المتبعة في هذا الشأن حيث ضبطت بهذه المحال لحوم فاسدة غير صالحة للاستعمال البشري من خطة عمل يقوم بها فرع طرابلس لضبط المخالفين والمتاجرين بصحة المواطنين.

وفي تصريح لصحيفة «العدالة» قال عقيد. جمال بنور معاون مدير الفرع إن جهاز الحرس البلدي لم يدخل في إجازة مفتوحة كما يُسوق بعض المشكّكين في وطنية أعضائه وأنه يقدم خدماته على أكمل وجه منذ الأيام الأولى لإعلان تحرير طرابلس على الرغم من النقص الحاد في الامكانيات ووسائل الاتصالات المختلفة والسيارات مشيراً بأن جميع الاستعدادات والترتيبات اتخذت تم خلالها وضع خطة عمل محكمة خلال شهر رمضان لضبط المخالفين ومستغلي الفضاء العام في مدينة طرابلس الكبرى التي ضمت إليها مؤخراً منطقة القره بوللي ومنطقتي السواني وقصر بن غشير.

مشيراً بأن أعضاء الجهاز التابعين لمركز حي الأندلس الذي يضم 14 مجلساً محلياً قاموا خلال اليومين الماضيين بحملة توعوية شملت كل الأنشطة الخدمية بالمنطقة منحت خلالها إخطارات لعدد كبير من المخابز والمطاعم وصالونات الحلاقة الذين تعهدوا بتصحيح أوضاعهم بأسرع وقت ممكن إضافة لضبط أكثر من 24 مخالفة للبناء العشوائي.

وأضاف بنور إن الحملات التفتيش التوعوية التي قامت بها شعبة الأغذية بالتعاون مع كتيبة ثوار «الحرس البلدي».

شملت عدداً كبيراً من المختبرات الطبية والصيدليات التجارية ضبطت بها مخالفات تعهد مزاولوها بتصحيح أوضاعها كذلك . وقال إن أعضاء مركز الحرس البلدي قصر بن غشير قاموا خلال اليومين الماضيين بضبط عدد كبير من مذابح الدواجن تقوم بعمليات غش في عملية البيع حيث يقومون ببيع لحوم الدواجن المستوردة على أساس أنها مذبوحة محلياً ضبط بها أكثر من 104 صناديق دجاج في ثلاثة مذابح يقومون بعملية الغش اتخذت الإجراءات القانونية حيالها.

وأكد بنور بأن جهاز الحرس البلدي موجود ولديه متابعة لكل الأنشطة ومنها تشكيل لجنة للعمل بالمرافق لمتابعة البناء المخالف قامت بحصر جميع المباني التي أقيمت بالمخالفة خلال الأشهر الماضية موضحاً بأن التعليمات ستصدر خلال الأيام القادمة بإزالتها ومخالفة القائمين بها قانونياً. مشيراً بأن حصيلة الجهود التي بُذلت خلال النصف الأول من العام الحالي قرابة 200 قضية أحيلت للنيابة المختصة منها 41 بناء مخالفاً وحوالي 18 لعدم وجود ترخيص وعدد 3 شهائد صحية وغيرها. يذكر أن جهاز الحرس البلدي طرابلس يتبعه 11 مركزاً وعدد 11 وحدة بالإضافة لعدد 6 نقاط وثلاث شعب حيث يقوم بكل هذه الخدمات بالإمكانيات المتاحة إضافة لعدم استلام بعض المقار التي مازالت تحت سيطرة الثوار ولم يقدم الأعضاء أي عمل في المناطق الواقعة بها واتخذت الإجراءات اللازمة من أجل استرجاعها في أقرب وقت ممكن .

عقيد جمال بنور :-

*** الحرس البلدي موجود و لم يدخل في إجازة مفتوحة كما يسّوق بعض المشككين في وطنيته**

*** ضبط 104 صناديق دجاج في المذابح يباع على أنه دجاج محلي.**

*** المباني والأكشاك التي أقيمت بالمخالفة مصيرها الازالة لا محالة.**

*** وضعنا خطة لمتابعة الأسعار في شهر رمضان وضبط المخالفين ومستغلي الفضاء العام.**

خلال ثلاثة أيام ولتحصينهم ضد الأمراض المعدية

تطعيم أكثر من 700 نزيل في سجن عين زارة

العدالة

قال مقدم «سليمان عجاج» مدير إدارة الشؤون الصحية بجهاز الشرطة القضائية إن الجهاز شرع خلال اليومين الماضيين في حملة التطعيمات التي تشمل جميع نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل التابعة للجهاز على مستوى ليبيا في خطوة يهدف من خلالها تحصين النزلاء ضد الأمراض المعّدية مثل إلتهاب الكبد الوبائي والصديد داخل الجسد. وأشار «عجاج» بأن الحملة التي بدأت دون توقف في سجن عين زارة تم خلالها تحصين أكثر من 700 نزيل موضحاً بأن تحصين هذا الكم من النزلاء يأتي نتاج الحملة التوعوية التي قام بها قسم الرعاية الصحية بالمؤسسة للنزلاء مؤخراً من أجل حثهم على ضرورة التحصين نظراً للفائدة الصحية التي ستعود عليهم.

وأضاف في سياق تصريحه لصحيفة «العدالة» التي انفردت بحضور عملية التحصين بأن قسم الرعاية الصحية بالمؤسسة قام خلال الأيام الماضية بعملية مسح شامل لمرضى الدرن وإجراء تحاليل لهم وعزل المصابين منهم بأمراض معدية ومنح لهم العلاج اللازم وذلك في إطار خطة سيتم بموجبها إجراء تحاليل شاملة لكل النزلاء بالتعاون مع المختبر الطبي المرجعي تم على أثرها تصنيف النزلاء وفق الحالة الصحية لكل نزيل.. مختتماً تصريحه بالقول بأن الخطط المستقبلية لإدارة الشؤون الصحية التابعة للجهاز هي العمل على تجهيز كافة العيادات داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل ومدها بالعناصر الطبية والطبية المساعدة والأدوية اللازمة لكي يتسنى للنزيل الحصول على العلاج اللازم داخل المؤسسة ونقل الحالات التي تستدعي الإيواء للمستشفيات خارجها ؟.. فيما قال رئيس الفريق الطبي المكلّف بعملية التحصين بأن اللقاحات متوفرة وسيتم منحها لجميع النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمختلف المناطق، وأن إجراءات إحترازية قد وضعت للتخلّص من الحقن المستعملة وذلك بوضعها في صندوق خاص بها قبل أن يتم التخلّص منها في محارق خاصة حفاظاً على البيئة وحتى لاتقع في أيدي غير أمينة تستخدمها في أشياء غير مسموح بها .

wondershare™

في احتفالية بهيجة

مؤسسة عين زارة للإصلاح والتأهيل تشهد تخريج الدفعة الـــــ

شهدت مؤسسة عين زارة للإصلاح والتأهيل احتفالية تخريج الدفعة الثانية للثوار المنضمين لجهاز الشرطة القضائية يوم الاثنين الموافق 4-6-2012م بمقر المؤسسة حيث حضرها كل من السيد وكيل وزارة العدل خليفة عاشور والعميد محمود بوحميدة نائب مدير الجهاز والسيد عبدالرحمن قاجة رئيس اللجنة الأمنية العليا والأستاذ مصطفى الدويب مدير إدارة التدريب بوزارة العدل ومدير مؤسسة عين زارة محمد النعمي والعقيد نجاة الشوشان والعقيد عطية جليدي مدير عام إدارة التدريب بجهاز الشرطة القضائية قام الحاضرون بعد ذلك بإلقاء كلمات الافتتاحية حيث أبدى السيد خليفة عاشور اعجابه وتقديره لهذه الجهود وأن الدولة سوف تقوم على رجالها البواسل من الثوار الحقيقيين المنضمين لمؤسسات الدولة المختلفة .. بعدها شهد الحفل اقامة لوحات استعراضية ثلاث أساسية تضمنت عملية إحباط تهريب سجين وفض شغب داخل السجون واستعراض القوة البدنية للثوار .. وفي نهاية الحفل قامت المؤسسة بعد أداء القسم القانوني للخريجين بتوزيع شهادات تقديرية للإدارات والمشاركين وكذلك تكريم العشرة الأوائل في الدفعة حيث قمنا برصد الآراء لنتفاجأ بأن الفرحة لم تكتمل نظراً للمشاكل التي لا تزال عالقة سواء كانت متعلقة بالمؤسسة أو خاصة بالثوار الخريجين أو بعض الحضور الكرام فجاءت اللقاءات كالأتي :

متابعة : طارق ابراهيم الكيلاني/ تصوير:وليد بن رابحة / عصام الحبيشي

محمد النعمي .. مدير مؤسسة عين زارة للإصلاح والتأهيل

أولاً نترحم على شهدائنا الذين قدموا أرواحهم فداءً للوطن من أجل الحرية والكرامة واليوم إخوتهم الثوار ممن كانوا بالأمس بالجبهات الذين أمنوا هذا المكان منذ تحرير طرابلس ها هم يكملوا المسيرة بعد انضمامهم لجهاز الشرطة القضائية وتلقيهم هذه الدورة التدريبية،وكان عدد المتدربين 47 متدرباً من أصل 55 فرداً استغرقت 30 يوماً تقريباً جاءت مكثفة وناجحة رغم قصر المدة التي أساساً تستغرق عاماً كاملاً ولكن الظروف الحالية تستدعي الجاهزية القصوى .. وقد تعلموا أثناء التدريب الضبط والربط والمسير وبعض الفنون القتالية وعلى فك الشغب والهدف من هذه الدورة تحويل الثوار إلى قوة فاعلة لبناء ليبيا مع أبناء البلد، وبعيداً عن هذا الحفل تعاني المؤسسة من الناحية المادية فما تزال البيروقراطية السابقة في مؤسساتنا بشكل بطيء ويشعرنا بالإحباط أثناء الصرف، مشكلة المجاري التي تطفح للخارج لاينقصها إلا التماسيح ونعاني من البنية التحتية والنزل غير صالح لاستقبال السجناء خاصة مبنى العمارة به رطوبة وأمراض وقد خاطبنا الجهات المسؤولة بذلك دون جدوى المبنى لم يدخل إلى الصيانة مثل بقية المباني الأخرى .. وفيما يتعلق بالمرتبات المالية الخاصة بعقود الثوار بما فيهم حضرتي لم نستلم ولادينارا إلى غاية هذه اللحظة مما أدى إلى محاولة اقامة اعتصام واقفال السجن وقفل باب النيابات بعدها قدمت لنا الوعود بصرف المرتبات 6/1 من هذا العام حسب ما قيل لنا من وزارة العدل بوضعها بالحسابات الخاصة للثوار ولم يحدث شيء متحججين بأن رئيس الجهاز ما زال بالخارج ومازلنا على نفس الغنوة أمور العباد متوقفة على شخص واحد إذا غاب وقف حال العباد .. وفي الختام نحن أصحاب حق والرسول –عليه الصلاة والسلام أوصى بأن يعطي لكل ذي حق حقه لابد أن يسمع إلينا إما بصرف رواتبنا أو لنا خيار آخر في الأيام القادمة.

المجاري تطفح للخارج ولاينقصها إلا التماسيح

مازلنا على نفس الغنوة العباد متوقفة على شخص إذا غاب وقف حال العباد

المقدم ،أحمد أبوكراع، مدير مكتب العلاقات العامة بمؤسسة عين زارة

الحمد لله لقد وفقنا في تخريج هذه الدفعة وهي الثانية على مستوى جهاز الشرطة القضائية والأولى لمؤسسة عين زارة للإصلاح والتأهيل.. هذا الموضوع باشرنا فيه وفق خطة ممنهجة من قبل إدارة التدريب بجهاز الشرطة القضائية لتدريب الثوار المنتسبين لوزارة العدل بعد دمجهم بالجهاز للاستفادة منهم، وقد تضمنت هذه الدورة برنامجا تدريبيا متخصصا بفض النزاعات والشغب وحالات التمرد داخل السجون بدون استعمال السلاح الخاص بهذه الحالات بمعنى حماية النزيل أثناء التدخل بدون وقوع خسائر في الأرواح وهو مجال نحن بحاجة ماسة إليه، أما المرحلة الثانية فتقتصر على تعليم الثوار الذين يعملون داخل الأقسام على طرق معاملة النزلاء بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وهو أسلوب خاص سيتبع داخل المؤسسة، أما المرحلة الثالثة فسنقوم بدورات خارجية بعد تكملة الدورات الداخلية للثوار وستكون الأولوية والأحقية للمتخرجين من الدفعات الأولى لجهاز الشرطة القضائية أما فيما يتعلق بالمؤسسة فماتزال تريد استيعاب عدد أكبر من الثوار لما تحتويه المؤسسة من مرافق ومحاكم وقاعات وعنابر جديدة تحتاج إلى تأمين خارجي باعتبار وجود طريقين

wondershare™

ثانية من الثوار البواسل المنضمين لجهاز الشرطة القضائية

إدارة التدريب بوزارة العدل لم يكن لها علم بهذه الدورة وحضورنا اليوم بناء على دعوة

مؤدبين إلى المؤسسة وكذلك تأمين من بداية الشارع الرئيسي إلى بوابة المؤسسة .. وفي النهاية لايسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل الحاضرين والمسؤولين متمنيا من الله أن يحمي بلادنا ويسدد خطواتنا.

العقيد «عطية جليدي» مدير عام إدارة التدريب بجهاز الشرطة القضائية

لابد أن نشكر الجهود التي بذلت لانجاح هذه الدورة التي من ضمن استراتيجية الادارة لاقحام الثوار بدورات قصيرة وطويلة الأمد في مختلف التخصصات والمجالات كما أن إدارة التدريب تقوم بوضع خطة عمل تتعدى منطقة طرابلس العاصمة ليبيا ليشمل نشاطها جميع فروع الجهاز بالمناطق الأخرى فعلى سبيل المثال هناك خطة تدريبية ستشمل استيعاب 500 ثائر بالمنطقة الشرقية مؤخراً لدمجهم بالجهاز ولابد أن أشير بأن الجهاز سيقوم بزيارة المنطقة الجنوبية عن طريق لجنة مشكلة لغرض دمج مجموعة من الثوار الذين انضموا مسبقاً وتدريبهم عبر خطة ضمن نشاط الجهاز لتفعيل جهاز الشرطة القضائية بالجنوب.. وفي الختام شكراً للحضور الكرام واللجنة المنظمة لهذا الحفل ولإدارة مؤسسة عين زارة للإصلاح والتأهيل على هذا المستوى الرائع الذي ظهر به المتخرجين ومزيداً من الجهد والمتابعة.

مصطفى الدويب .. مدير إدارة التدريب بوزارة العدل

بسم الله الرحمن الرحيم .. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد.. نترحم على أرواح شهداء 17 فبراير ونسأل الله الشفاء لجرحانا وعودة مفقودينا .. انطباعي على هذا الحفل حقيقة كان بصورة عامة ممتازا، والروح المعنوية للمتدربين عالية جداً هذا البرنامج جاء في إطار تفعيل جهاز الشرطة القضائية بعد دمج ثوار الجبهات .. رأينا عروضا أثلجت صدورنا لأنهم بذلوا الدم في الميدان والآن يبذلون العرق في ميادين التدريب والعمل ولدينا ملاحظة واحدة هي إدارية بحتة، نحن نشد على أيدي جهاز الشرطة القضائية على ما تقوم به من جهود ولكن ينقص هذا الجهد ليكون مكتمل التنسيق مع الإدارة العامة للتدريب بوزارة العدل فهو غائب جداً حضورنا اليوم بناء على دعوة حضور الحفل دون أن يكون لنا علم مسبق بهذه الدورة داخل المؤسسة وقد أوصلنا هذه الملاحظة بطريقة شفوية إلى مدير عام جهاز الشرطة القضائية أن تكون ضمن الخطة العامة للقطاع لتضم احصائيات مثل بقية العالم.

مروان نوري البكشي.. أحد الثوار المتخرجين من الدفعة

في البداية نشكر المدربين الوطنيين الذين قاموا بتدريبنا للوقوف على جاهيزيتنا وانخراطنا بالمؤسسة التابعة لوزارة العدل فقد قاموا بتقديم خبراتهم المدانية على فنون القتال والدفاع خصوصاً «قتال الشوارع» وعلى الضبط والربط لنتحول من ثوار كانوا في الجبهات إلى أناس مسؤولة يشاركون في بناء هذا الوطن، جاءت الدورة قصيرة بذلنا فيها جهداً كبيراً أثناء التدريب والحمد لله كرمت من ضمن العشرة الأوائل المتفوقين وهذه الشهادة تعتبر وساما لنا ولجهودنا الماضية في تأمين وحماية المؤسسة منذ تحرير طرابلس وأقدمها لدماء اخوتي الشهداء .. ولا يسعني في الختام إلا توجيه مناشدة بضرورة صرف مرتباتنا حسب العقود التي أبرمت رغم التزامنا بمبدأ الانضمام للدولة والضبط والربط فلماذا هذا التأخير. وشكراً.

صلاح فرج حماد .. أحد الثوار المتخرجين من الدفعة

جاء التدريب مكثفا وقويا تدربنا على فنوان الدفاع عن النفس وفض الاشتباكات داخل السجون وكيفية التصرف حيال هذه الظروف وعلى الضبط والربط وهو أساس التدريب، كان لحضور المسؤولين الأثر الكبير في نفوسنا وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على مدى اهتمام وزارة العدل بالثوار لتجهيزنا لمرحلة العمل والتفعيل،و كانت الدورة ناجحة بجميع المقاييس رغم قصر المدة التدريبية وقد اجتهدنا أثناء الدورة وكللت بتخرجي مع زملائي وتكريمي ضمن العشر الأوائل المتفوقين وستقوم المؤسسة بتوزيعنا داخل الأقسام التابعة لها .. وأناشد وزارة العدل الإسراع في صرف المرتبات المالية الخاصة بعقودنا التي أبرمناها بداية من هذه السنة نظراً لأوضاعنا المعيشية الصعبة وسنبذل قصارى جهدنا لخدمة الوطن ووفق الله الجميع لصالح الوطن.

هناك خطة تدريبية ستشمل استيعاب 500 ثائر بالمنطقة الشرقية

wondershare™

أسئلة وأجوبة

يبحث المواطن دائماً عن قلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوسيعاً لدائرة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

الاستاذ المحامي : المبروك شوية

عبدالقادر عبدالله الشريف ..

السلام عليكم يرجي التكرّم بتوجيهي إلى الطريقة الصحيحة لأخذ حقي في التسوية الإدارية من شركة سرت للنفط طبقاً للقانون رقم (75) علماً بأن حقي واضح للعيان ولكن ما عنديش كتف ... يرجى المساعدة والنصيحة .

* إن الأخ عبدالقادر عبدالله الشريف، وقد ارسل لنا سؤالاً .. ضمنه رغبته منا أن نوجهه إلى الطريقة الصحيحة لأخذ حقه في التسوية الإدارية من شركة سرت للنفط طبقاً لما اسماه القانون رقم (75) وقال إن حقه واضح للعيان وقال انه ما عنداش كتف ؟.

الواقع إن سؤال عبدالله ربما قصد به التسوية التى حددها قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (75) لسنة 2007 م وليس قانوناً بل هو قرار وقع في 10 مواد وأحال – لجدولين 1 -2 ونصت المادة السابعة من القرار رقم 75 لسنة 2007 على «تسوى الأوضاع الوظيفية للعاملين الحاليين بالمؤسسة الوطنية للنفط والجهات التابعة لها على الوظائف والفئات المبينة بالجدولين 1 - 2 المرفقين بالقرار بمراعاة الشروط والضوابط اللازمة لشغل الوظيفة المشار إليها في المادة «4» من القرار وبالرجوع لنص المادة 4 من القرار 75 نجدها تنص على **«تم تحديد الشروط والضوابط اللازمة لشغل الوظائف بالجدول (2) بموجب قرار يصدر عن لجنة ادارة المؤسسة الوطنية للنفط».**

فالقرار رقم 75 لسنة 2007 كان يفترض أن يحسم موضوع التسويات – لكنه عندما احال هذا الاختصاص لجهة أدنى من اللجنة الشعبية العامة سابقاً بأن اوكله إلى إدارة المؤسسة الوطنية للنفط – فيما يتعلق بالجدول 2، وذلك وفق ما نصت عليه المادة 4 ربما يكون قد ترك الباب مفتوحاً لإدارة المؤسسة في تحديد الشروط اللازمة لشغل الوظايف الواردة في الجدول 2 .

وهذا خلل تشريعي نأمل أن تتلقاه الجهات التنفيذية فلا تعطي اختصاصاتها لجهات « أدني»، وان كان لابد من اخذ رأي ووجهة نظر المؤسسة الوطنية للنفط فيما يتعلق بالشروط المنصوص عليها في المادة «4» فكان يتعين أن تطلب وتعرض على اللجنة الشعبية العامة قبل إصدار القرار – وذلك لفائدتين أولهما أن يكون القرار رقم 75 لسنة 2007 ناجزاً قابلاً للتطبيق دون قيد عليه .

ثانيهما أن تعمل الجهة مصدرة القرار رقابتها على ما تضعه الجهة الادنى من شروط وضوابط.

ونأمل أن يؤخذ هذا في الحسبان عند إصدار قوانين جديدة.وللأخ عبدالله نقول إننا سننشر هنا نص القرار رقم (75) لسنة 2007 بمواد العشر زيادة للايضاح، ولكي يعرف عبدالله حقوقه المكتسبة بموجبه ويطالب بها ودياً أو قضائياً.

والله ولي التوفيق

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 75 لسنة 1375 و.ر 2007 مسيحي بشأن مرتبات العاملين الوطنيين بالمؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها اللجنة الشعبية العامة.

بعد الاطلاع على القانون رقم(1) لسنة 1375 و.ر بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

وعلى القانون رقم (58) لسنة 1970 مسيحي بشأن العمل وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 مسيحي باصدار قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 مسيحي بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

وعلى القانون رقم (3) لسنة 1374 و.ر بشأن شركات القطاع العام .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 253 لسنة 1374 و.ر بتقرير بعض الاحكام في شأن مرتبات العاملين الوطنيين بالشركات العامة.

وعلى قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم 240 لسنة 1372 و.ر بالموافقة على إقرار حوافز مادية للخبرات الوطنية .

وعلى كتاب أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (67)المؤرخ في 11، 2 ،1375- و.ر . وعلى ما قررته اللجنة الشعبية العامة في اجتماعها العادي الثاني لسنة 1375 و.ر،

قررت مادة (1)

يطبق في شأن مرتبات العاملين الوطنيين بالمؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها الجدول رقم 1 المرفق بهذا القرار .

مادة (2)

يكون شغل الوظائف المبينة بالجدول رقم(2)المرفق بهذا القرار والفئات الوظيفية المقابلة لها بطريق التقاعد وفقا لأحكام القانون رقم(58) لسنة 1970 مسيحي بشأن العمل وتحدد المؤسسة الوطنية للنفط مدة العقد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات قابلة للتجديد.

مادة (3)

لا يجوز نقل العاملين الخاضعين لاحكام هذا القرارا من وظيفة الى اخرى إلا بعد ابرام عقد جديد يبين فيه اسم الوظيفة المنقول اليها ومرتبها .

مادة (4)

يتم تحديد الشروط والضوابط اللازمة لشغل الوظائف بالجدول رقم (2) بموجب قرار يصدر عن لجنة إدارة المؤسسة الوطنية للنفط .

مادة (5)

يستحق العاملون الخاضعون لأحكام هذا القرار زيادة مقابل الاداء السنوى كما هو مبين بالجدول رقم 1 وفي حالة تقدير كفاءة الأداء بأقل من درجة جيد يتم ايقاف صرف قيمة مقابل الاداء السنوي كما ينهي عقد كل من يتحصل على تقدير أقل من (جيد) خلال ثلاثة سنوات متتالية .

مادة (6)

تلغي كافة العلاوات المعمول بها في المؤسسة الوطنية للنفط والجهات التابعة لها باستثناء العلاوة الحقلية .

مادة (7)

تسوى الاوضاع الوظيفية للعاملين الحاليين بالمؤسسة الوطنية للنفط والجهات التابعة لها على الوظائف والفئات المبينة بالجدولين (1-2) المرفقين بهذا القرار بمرعاة الشروط والضوابط اللازمة لشغل الوظيفة المشار إليها في المادة و(4) من هذا القرار .

مادة (8)

تسرى أحكام قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (240)لسنة (1372و.ر)بالموافقة على إقرار حوافز مادية للخبرات الوطنية على العاملين الوطنيين بالشركات النفطية المشتركة بحيث يمنحون المرتب والمزايا المقررة للأجانب في تلك الشركات شريطة الا تقل مرتباتهم ومزاياهم عن القيم المحددة بموجب أحكام هذا القرار

مادة (9)

في تطبيق أحكام هذا القرار على المؤسسة الوطنية للنفط مرعاة احلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في الشركات التابعة لها .

مادة (10)

يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ صدروه وينشر في مدونة الإجراءات .

السلام عليكم

أنا فؤاد أحمد رجل متزوج منذ ،1637 ، سنة ولدي ابنتي «ملاك ونور»، المشكلة زوجتي دائما تهددني بالطلاق بسبب حبيبها الأول، زوجتى تتكلم مع رجال في الشارع وتطلع من البيت دون إذن مني، وإذا تكلمت اشتكتني إلى الشرطة مع العلم زوجتي تطلب الطلاق لكي تكون الحضانة ا وتمشي على حل شعرها.

زوجتي تعاني مشاكل نفسية وأبو جتي مختل عقليا وأمها مختلة عقليا وها معاقا ومجنونا وأنا بصراحة اخاف مستقبل بناتي في عائلة قبيلة متبرية ما الحل أنا اريد حضانة أطفالي ليَ أنا شن الحل ؟.

وجه إلينا السيد فؤاد أحمد بسؤاله : انه متزوج منذ تاريخ ؟؟؟ وكتب لنا تاريخ م نفهمه-فقد ذكر (1637) ولا ندري وربما يكون قد وقع في خطأ كتابي . ب في ذكر مساوئ زوجته ونسب لها عدة لله وحده إن كانت صحيحة أم لا .

وهذا الأسلوب وإن ابتعد عن أسلوب السؤال واقترب لإسلوب الهجاء لزوجته وعائلتها وربما ذكر حتى قبيلتها نحن لا نوافق أحمد عليه لكنه خلص إلى انه يريد حضانة أطفاله نقول إن الحضانة تكون عرضة للبحث فقط إذا وقع طلاق بين الزوجين .

فاذا وقع وجب أن يعرض على المحكمة لبنتيه وهي أي المحكمة تنظر أيضا في موضوع الحضانة ومن يستحقها .

ولا تتقيد المحكمة هنا بالتسلسل المتعلق بمستحقي الحضانة الوارد في القانون رقم (10) لسنة (24) بشأن الزواج واحكامه والطلاق واثاره الذي أعطى حق الحضانة بكونه للأم ثم لأم الأم ثم للأب، وحدد شروطه فإن تخلفت تلك الشروط في أي من يستحق الحضانة سقط حقه منها وانتقل الحق للذي يليه في الترتيب وعلى أحمد يقع عبء اثبات أن زوجته أو مطلقته لا تتوافر فيها شروط الحضانة – ويتوافر فيه هو – ومنها تقدر المحكمة بعد التحقيق والتحقق حكم يحسم موضوع الحضانة.

والله الموفق

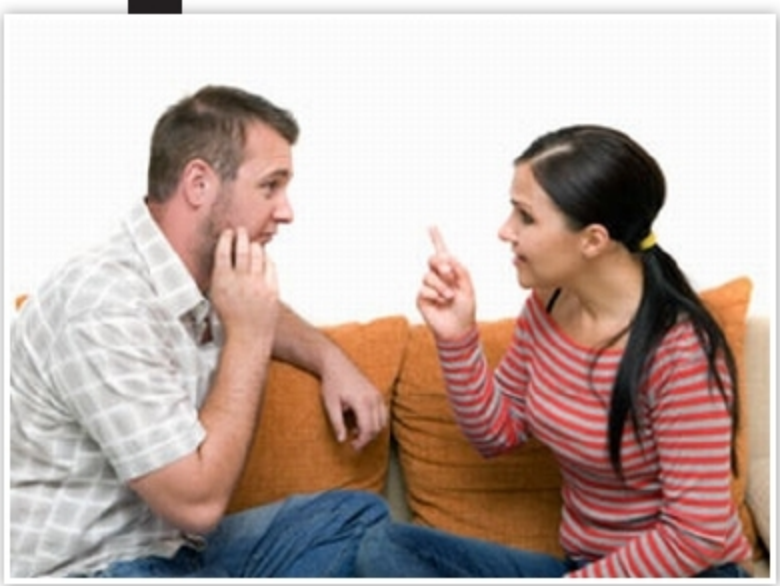

wondershare™

اعداد / المبروك الرحيبي

افتتاحية

مطلوب برامج حقيقية لاستقطاب الشباب والطلاب في فصل الصيف

باختتام العام الدراسي الحالي وقفل المؤسسات التعليمية أبوابها دخل الطلاب بمختلف المراحل التعليمية مرحلة جديدة، وهي العطلة الصيفية، التي تمتد لأكثر من ثلاثة أشهر، يخلدون فيها إلى الراحة والسكينة والهدوء.

ومع فترة الراحة هذه يتسلل تدريجياً شبح الفراغ القاتل الذي إن لم يُستثمر بشكل جيد سيؤدي حتماً إلى انعكاسات سلبية خطيرة.

ولكي تتم الاستفادة المُثلى والصحيحة من هذه العطلة الصيفية، يجب على شبابنا قضاء أوقاتهم في ممارسة أي نوع من الهوايات التي يحبونها ويرغبونها، مثل ممارسة النشاط الرياضي، وذلك بالانخراط في أي رياضة يهوونها بأحد الأندية أو مراكز تدريب الناشئين المنتشرة في مختلف ربوع ليبيا.

وهنا يأتي دور الأندية الرياضية في أن تفتح أبوابها لجماهير الطلبة والشباب، وتستقطبهم لممارسة مختلف أنواع النشاط الرياضي، وإتاحة الفرصة أمامهم كاملة، على أن توظف كل إمكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية لهذا الغرض، وهذا هو في الأساس من صميم عملها، وأحد أهم الأهداف التي تأسست من أجلها.

ومن خلال هذه الآلاف من الشباب التي ستتجه لممارسة مختلف الألعاب الرياضية ستضمن هذه الأندية الحصول على إفرازات جيدة من الموهوبين والبارزين والمتميزين ممن تستطيع المشاركة بهم في مختلف المسابقات والمناشط الرياضية، وتدعم فرقها التي تنافس بها، إضافة إلى كونها ساهمت في نشر الرياضة بليبيا الحبيبة وترييض أفراد المجتمع كافة وهو أهم دور تقوم به الأندية الرياضية ببلادنا.

كما لا ننسى دور الأندية البحرية، الواقعة على امتداد الساحل الليبي، التي يجب أن تستثمر شغف الأطفال والشباب برياضة السباحة والرياضات البحرية من شراع وتجديف وغوص، ...إلخ.

وأيضاً دور الحركة العامة للكشافة والمرشدات، وجمعيات بيوت الشباب المنتشرة في مختلف مدن ومناطق الوطن الغالي، التي هي الأخرى يجب أن تستقطب الأطفال والشباب وتضع لهم الخطط والبرامج ذات النفع والفائدة.

المبروك الرحيبي

تكريم شهداء الهيئات القضائية

أختتم خلال الأيام الماضية بمدينة بنغازي دوري شهداء الهيئات القضائية لكرة القدم الخماسية على مستوى محاكم الإستئناف بليبيا وجرت هذه البطولة بنظام المجموعات قسمت على أربعة(طرابلس – مصراته – بنغازي – الجبل الأخضر) حيث ضمت مجموعة طرابلس عدد 16 فريقا وضمت مجموعة مصراتة عدد 6 فرق ومجموعة بنغازي عدد 6 فرق ومجمعةة الجبل الأخضر عدد 13 فريقا مقسما على مدن البيضاء ودرنة وطبرق،وجرت مباريات المرحلة الأولى كل حسب مجموعته وفاز في الدور الأول عن مجموعة طرابلس فريق الشرطة القضائية وعن مجموعة مصراتة فريق نيابة مصراتة الإبتدائية وعن مجموعة بنغازي فاز فريق نيابة شمال بنغازي ومجموعة الجبل الأخضر فاز بالترتيب الأول فريق محكمة البيضاء الإبتدائية ،هذا واجتمعت الفرق الأربعة المتأهلة لدور النصف النهائي بمدينة بنغازي يومي 29/ 30/ 6/ 2012 لعب الدورين النصف نهائي والنهائي ونال لقب البطولة فريق نيابة مصراتة الإبتدائية بعد فوزه على فريق محكمة البيضاء الابتدائية بنتيجة(8-2) وجرت المباريات بملعب نادي النجمة،وقد تم تكريم شهداء ثورة 17 فبراير المباركة من منتسبي قطاع العدل على مستوى ليبيا وعددهم 16 شهيداً، تم تكريم عدد 14 من المنطقة الغربية خلال حفل أقيم على شرفهم وحضره العديد من الحضور والضيوف كان في مقدمتهم السيد معالي وزير العدل والسيد وكيل الوزارة رئيس لجنة النشاط الرياضي بالوزارة والسيد رئيس محكمة إستئناف مصراتة والسيد مدير الشؤون الإدارية والمالية وعدد كبير من أسر الشهداء وعدد من الموظفين وأعضاء الهيئات القضائية وأقيم الحفل بقاعة الإجتماعات بوزارة العدل مساء يوم الثلاثاء الموافق 26 – يونيو – 2012 م ،كما تم تكريم شهداء ثورة 17 فبراير من المنطقة الشرقية وعددهم 5 شهداء يوم السبت الموافق 30 – 6- 2012 بقاعة المهاري بمجمع الدعوة الاسلامية بمدينة بنغازي،وقد حضر حفل التكريم عدد كبير من الضيوف في مقدمتهم السيد وكيل الوزارة والسيد رئيس المجلس المحلي بنغازي والسيد وزير الداخلية في المكتب التنفيذي سابقاً والسيد رئيس لجنة انتخابات المجلس المحلي بنغازي والسيد رئيس فرع جهاز الشرطة القضائية بنغازي وأسر الشهداء وعدد من الضيوف من داخل وخارج قطاع العدل وأقيم حفل الختام وتم خلاله تتويج الفرق الفائزة وتوج فريق نيابة مصراتة الإبتدائية بالبطولة،وسار الحفل في جو بهيج إختلطت فيه المشاعر وتجسدت اللحمة الوطنية خلال هذا اليوم... والجدير بالذكر أن هذا الدوري أشرفت على تنظيمه لجنة عليا ولجان فرعية بالمناطق سالفة الذكر.

... وفي العدد القادم ان شاء الله سنوافيكم بتفاصيل كاملة عن هذا الحدث

قريباً في ليبيا..

دورة دولية في كرة القدم

أعلن مصدر في الاتحاد الليبي لكرة القدم بأن العمل جار على تنظيم دورة ودية دولية للمنتخبات، تقام في ليبيا خلال شهر رمضان المُبارك، وقد تكون خلال الفترة من 20 الى 30 يوليو الحالي.

وستشهد هذه الدورة مشاركة منتخبينا الأول والأولمبي، إلى جانب منتخبات إفريقية وأوربية ومن أمريكا الشمالية.

وقد وجهت الشركة الراعية للبطولة دعوات للمشاركة لمنتخبات: قبرص، الكاميرون، موزمبيق، تاهيتي، غرينادا، ليسوتو، ومالي.

التمارين الرياضية في المراحل الأولى من العمر تساهم في إكساب العظام قوة تظهر أهميتها في المراحل التالية من الحياة

كشفت دراسة علمية أمريكية، أن التمارين الرياضية في المراحل الأولى من العمر تساهم في إكساب العظام قوة تظهر أهميتها في المراحل التالية من الحياة عندما تكثر فرص الإصابة بأمراض ترقق العظام وضعفها.

وذكر موقع «لايف ساينس» الأميريكي، أن الباحثين في جامعة «غوتنبيرغ» أجروا دراسة على2300 رجل في الـ18 من العمر، أكدت أن كثافة العظام عند الذين يمارسون الرياضة بنشاط والذين سبق أن فعلوا ذلك كان أكبر منها عند الذين لم يمارسوا يوماً تمريناً رياضياً.

وأكدت الدراسة أن الحفاظ على العظام من المرض يجب أن يبدأ قبل عقود طويلة بممارسة التمارين الرياضية.. وأشارت إلى أنه بعد مراقبة أوضاع500 رجل في الـ75 من العمر، تبيّن أن الرياضة بين سن الـ10 والـ30 سنة مهمة جداً، وبشكل خاص فإن الرجال الذين شاركوا في رياضة تنافسية أقله 3 مرات أسبوعياً خلال هذين العقدين من العمر، كانوا يتمتعون بعظام أكثر قوة من الذين لم يفعلوا ذلك.

وأوضحت الدراسة أن العظام تستجيب بشكل أفضل عندما يكون المرء صغيراً، ولذا فإجراء تمارين رياضية يساعدها على تحمل وزن الجسم خلال هذه السنوات، ويكون لهذا الوضع تأثير محفز يتوافق مع النمو ويساهم في تقليص خطر تكوّن العظام الهشة القابلة للكسر.

فاطمة المعداني

ممارسة التمارين الرياضية لمدة 5 دقائق في الطبيعة تحسّن الصحة العقلية

أكدت دراسة علمية جديدة نُشرت في بريطانيا أن ممارسة الرياضة لمدة خمس دقائق من خلال أداء التمارين في فضاء أخضر كالحدائق العامة، يساهم في تعزيز الصحة ويحسّن الصحة العقلية.

وجاء في هذه الدراسة العلمية التي أجراها باحثون بريطانيون على1250 شخصاً من الرجال والنساء من مختلف الأعمار، أن ممارسة الرياضة، مثل المشي، أو قيادة الدراجات في الطبيعة يعزز الصحة العامة. وأوضحت الدراسة التي نُشرت في مجلة «علم الطبيعة والتكنولوجيا»، أن الفائدة الأكبر والأسرع كانت بين الشباب من خلال المشي، وركوب الدراجات، والصيد، ورياضة القوارب، وركوب الخيل، والزراعة، في المتنزهات والحدائق العامة والمواقع الطبيعية.

wondershare™

العدالة

شعبان 1433هـ الموافق يوليو 2012 م

الحياة لابد لها أن تستمر .....

بقلم – زكية رمضان سعيد

نذوب في الحياة، وتمنياتنا أن تُطوى صفحاتها على خير، وأن تدور عجلة العطاء الإيجابي، وأن تتواصل مسيرات الفرح وكلنا أمل في غدٍ أفضل..

أخبار حروب هنا وهناك، وكوارث ومواقف سياسية تقود إلى الخصام لا الوفاق، تطالعنا كل يوم على صفحات الصحف وعبر الإذاعات حتى أصابت الناس بالدوار والاختناق، فالناس أصبحوا على وعي كامل بأن ما يحدث ويعرض هو استعراض (مسرحي لعضلات الكلمات) وأن ما يريدونه هو الفعل لا كلمات متوشحة بروائح النار والبارود.

لا نريد ألسنة تتحدث عن الموت والدمار وإحراق وتمزيق للأوطان، بل نريد سواعد تزيل ركام ما هُدم وتبني أمجاداً لا تزول. أصبحت قضايانا مسرحاً للاقتتال بين السياسيين لا لشئ إلا من أجل مناصب و(كراسي ستتقلب يوماً على أصحابها فدوام الحال من المحال)، ومن أجل حفنة من الدولارات هي في الأصل مغمّسة في دماء الأبرياء.

أصبحنا نتوق لحياة سلسة بعيدة عن التعقيد وتعصب الآراء من أشخاص سياسيين أو (مدعي السياسة)، نحن بحاجة لبوتقة واحدة تنصهر وتندمج فيها كل أحلامنا وآمالنا هذا لا يعني أننا لم نعد نهتم بقضايانا (كالقضية الفلسطينية مثلاً همنا عبر العقود)، ولكننا بحاجة لسياسيين يسيرون على خط واحد مع شعوبهم حتى يستحقوا أن نجعلهم قادة، لا قادة يحملوننا حملاً إلى الفناء وبناء أمجادهم على جماجم البسطاء.

وأخيراً مالي إلا أن أذكّر بقول شهير لأحد الكتّاب:

(الذين لا يتذكرون الماضي .. مكتوب عليهم أن يجرّبوه مرة أخرى)، وهذا ما لا نريده...

الصلح خير

وردت هذه العبارة في كتاب الله المجيد «القرآن الكريم»، والقرآن شريعة المسلمين، وهو صالح لكل زمان ومكان فما ورد فيه من تكليف إلا لخير، وما ورد فيه من نهي أو زجر وتحريم إلا لشر.

وإذا حاولنا تحليل «عبارة» «الصلح خير» لو جدناها تأمر بالخير وتنهى عن الشر، فالصلح خير تعني بمفهوم المخالفة أن الشقاق شر وكلمة خير يتسع مدلولها لتشمل خيري الدينا والآخرة .

ومن زاوية قانونية نقول مخاطبين شعبنا إن «الصلح خير» خير للبلاد وخير للعباد يئد الفتنة في مهدها، ويوفر الجهد، ويختصر الوقت وهو الطريق الواجب اتباعه – في رأب ما تصدع وبناء ما تهدم – من علاقة طيبة بين أبناء ليبيا أفراداً وقبائل ومناطق.

فحري بنا أن نقف عند كلمة «الصلح» ونبدأ منها ونخلص النية لإنهاء ما قد يكون شجر بين الإخوة من خلاف، ولا نقول بأن الخلافات تفاقمت في غياب القضاء والقانون، فنحن نقول أن هذا وإن كان صحيحاً، لكن الصحيح أيضاً إن القانون والقضاء لايقفان ولا يحولان دون الصلح والصفاء، فمنظومة القيم والأخلاق تستوعب منظومة القانون والأمن، فالقانون ليس بوسعه دائماً التصدي بنجاعة للانفلات الأخلاقي لكن الدين والقيم والفضائل مجتمعة أفيد وتوصل للصلح وهو خير .

أطفال سوريا

- أنقذوا الأطفال
في سوريا فالدم سال
- ونساء تغتصب وعوائل تنتحب وشيوخ تبتهل ترجو الأمان
وشباب الزهور
تسحق تقتل
بالبنادق والنعال
- ونزوح ومجاعة
وهروب من جحيم
مؤلم ذل الرجال
- شبيحة لا ترحم
تزهق الأرواح عمدا
وجنود ترقص
فوق أجساد الصغار
- روسيا والفيتو خنجر مسلط ننجو محال
والصين تشهد دماءنا تروى الجبال
- وذاك جدلا
ومواكب الإبطال تمضي للخلود للجنان
- فالشام ينزف
يستنطق فينا المروءة يا عرب هل من مجيب أبادنا أسد جبان
- أين انتم يا بشر
صم بكم عمي في سبات أهل كهف بؤس صناع القرار...
والله اكبر

شعر فاطمة الشارف الهمالي

دعوة مشاركة

تدعو أسرة صحيفة العدالة أعضاء الهيئات القضائية المساهمة في إثرائها بالمواضيع الهادفة - أخبار ومناشط المحاكم والنيابات - مقالات قانونية - بحوث ودراسات - إقامة الندوات .

تواصلكم معنا سبباً لنجاحنا

للاستفسار والتواصل الاتصال على هواتف الصحيفة أوالحضور لادارة العلاقات بمقر وزارة العدل - طرابلس

العدالة
صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

هاتف - 0214808226
بريد مصور - 0214809830

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة وزارة العدل

wondershare™